جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم التجارية وعلوم التسيير
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبة: هلالي وردة

بعنوان:

دور التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية

دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز للوسط بورقلة

فترة الدراسة (2014-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 10/ 10/ 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ دشاش عبد القادر	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا.
الأستاذ/زرقون عمر الفاروق	(أستاذ محاضر أ–جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا.
الأستاذ/ بعيليش نور الدين	(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا.

السنة الجامعية 2018/2017

شكر و تقدير

أول شكري هو لله رب العالمين الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه
سبحانه وتعالى أحمده وأشكره على نعمه وحسن عونه ، وأصلي وأسلم
على خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات ربي وسلامه عليه
أتقدم بعظيم شكري وامتناني إلى
من تفضل علي
بالإشراف والتوجيه فكان خير موجه لي في رحلة البحث
وعلى ما قدمه لي من جهد ووقت وعون
وإلى كل العاملين في المؤسسة الذين أمدوني بكل المعلومات
اللازمة في الجانب التطبيقي
وإلى كل من ساهم في انجاز وإتمام هذا العمل من قريب أو بعيد
لكم مني جزيل الشكر.

هلالي وردة

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى....

من سهرا على تربيتي وتعليمي وغمراني بحبهما وعطفهما و تشجيعاتهما ، ونصحهما

طوال حياتي،ودفعاني لاختيار سبيل العلم ، ولم يبخلا عني بشيء كان في وسعهما

إلى منبع فخري واعتزازي:

أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية .

والى اخواني وأخواتي :

الى اصدقائي وزملائي ورفقاء دربي في الدراسة :

الى اساتذتي في الجامعة وكل من قدم لي العون من قريب او من بعيد

الى كل من نساه قلمي ولم ينساه قلبي.

هلالي وردة

الملخص

يعتبر التسيير الجبائي المستوى الأعلى لإستعمال الجباية، فالمسير له الحق في المفاضلة بين الإختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، والإستفادة من الإمتيازات الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل المشرع الجزائري.

حيث تعالج هذه الدراسة موضوع التسيير الجبائي ودوره في التقليل من التكاليف الجبائية في المؤسسات الإقتصادية، وعلى هذا الأساس تطرقنا الى الأسس النظرية حول التسيير الجبائية وأهمية الممارسات الجبائية في ترشبد التكاليف الجبائية، وإلى أهم الدراسات التي تناولت الموضوع من وجهات نظر مختلفة لكن تصب في هدف واحد، وهو إدراج العامل الجبائي كأحد أهم العوامل الأساسية في المؤسسات الإقتصادية، بالإضافة إلى الدراسة النظرية، قمنا بدراسة ميدانية لأحد المؤسسات الإقتصادية وذلك بالإستعانة بالمقابلة الشخصية والوثائق لتقييم الممارسات والضرائب المفروضة على المؤسسة بهدف التوصل إلى فهم واضح للإشكالية المطروحة.

خلصت دراستنا إلى أن المؤهلات والمعارف المسير ونطام المعلومات، الوظيفة الجبائية تساهم في تدنية التكاليف الجبائية.

الكلمات المفتاحية: تسيير الجبائي، تكاليف الجبائية، تشريع الجبائي

Summary:

the collective management is the top level of the use of collection, the manager has the right to choose between collective choices that are put under the use of the company and the benefit from the collective privileges under the taxes imposed by the Algerian legislature. This study addresses the issue of collective management and its role in reducing tax costs in economic companies, and on this basis we have tackled the theoretical underpinnings on collective management and the importance of collective practices in reducing collective costs, and the most important studies that address the issue from differengt point of views , but at the end it aims to reach one goal that isthe inclusion of the collective factor as one of the most fundamental factors in the economic companies, in addition to the theoretical study, we have worked on a practical study on one of the economic companies relying on the personal interviews and documentation to assess the practices and taxes imposed on the company with And through our study to a sample of some companies a view to reach a clear understanding we found that there is no care to the collective management because of there is no service which specialized in collection, also there is formation in this field for the company to be able to reduce the tax burden without violating the legal rules.

Keywords: collective management , Taxation, collective Legislation

قائمة المحتويات

الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية للتسيير الجبائي	1
المبحث الأول: الادبيات النظرية حول التسيير الجبائي	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	19
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية والتطبيقية	24
المبحث الأول: الطريقة ومجمع الدراسة	26
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية والجبائية للمؤسسة	29
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	39
الخاتمة	42
المراجع	45
الملاحق	48
الفهرس	64

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العقوبات المترتبة عن عدم التصريح أو التأخر في الإيداع	12
02	عقوبات النقص والغش في الوعاء	12
03	جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي	14
04	الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز	29
05	اهم الضرائب والرسوم المدفوعة من طرف المؤسسة	31
06	التقييم المتعلق بكفاءات ومؤهلات الشخص المكلف بتسيير الجباية	34
07	التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف فيما يخص الرقابة الجبائية	35
08	التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص TVA	36
09	التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور	36
10	التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص TAP	36
11	التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص DT	37
12	التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على التوزيع السكانVTD	37
13	التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي	38
14	تقييم الجبائي المتعلق بتسيير الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة	38

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز بورقلة	28
02	تطور رقم الاعمال للمؤسسة للفترة من 2014 الى 2017	29
03	تطور النتيجة الصافية للمؤسسة للفترة من 2014 الى 2017	30
04	تطور راس المال للمؤسسة للفترة من 2014 الى 2017	30
05	تطور تكاليف الاستغلال خلال الفترة من 2014الى 2017	31
06	تطور قيمة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة من 2014الى 2017	32
07	تطور قيمة الرسم على النشاط المهني للفترة من 2014 الى 2017	32
08	تطور قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة 2014 الى 2017	33
09	تطور قيمة حق الطابع للفترة 2014الى 2017	33
10	تطور قيمة ضريبة على توزيع السكن للفترة 2014 الى 2017	34

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان	الصفحة
01	الميزانيات المحاسبية للسنوات 2014 -2017	**49**
02	جدول حسابات النتائج للسنوات 2014 -2017	**57**
03	وثيقة تصريح G50	**61**

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
IBS	Impôt sur le Bénéfice des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IRG	Impôt sur le Revenue Globale	الضريبة على الدخل الإجمالي
TVA	Taxe sur Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur L'activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
DT	Droit de Timbre	حق الطابع
VTD	Versement Tax D'habitat	الضريبة على التوزيع السكان

مقدمة

توطئة

يعد توسع نشاط المؤسسة الاقتصادية و كبر حجمها و تشعب فروعها العامل الاساسي الذي يؤدي الى زيادة المهام المترتبة عليها و المسؤوليات التي تقع على عاتقها ، ولما كان المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة أهم ما يميزه التعقيد وعدم الاستقرار فاصبح لزاما عليها التكيف مع هذا الوسط لضمان بقاءها و استمراريتها.

ومن بين اهم هذه العوامل المؤثرة في المؤسسة هو العامل الجبائي الذي يشكل اكبر المخاطر و الانشغالات التي تتعامل معها المؤسسة لما يتميز به من مرونة و عدم ثبات ، فالعامل الجبائي يعتبر تكلفة بالنسبة للمؤسسة لأنه يمثل اقتطاعات من خزينتها لخزينة الدولة ، أدى هذا إلى الضرورة و الحاجة لخلق وظيفة تسييرية داخلية تختص بمزج مختلف السلوكيات القانونية و التشريعات الجبائية و العلوم التسييرية من أجل تدنية التكاليف الجبائية إلى أقل حد ممكن وفق ما تنص عليه مختلف التشريعات و القونين وهذا هو ما يعرف بالتسيير الجبائي ، ولا يتحقق ذلك إلا بتوكيل هذه المهمة إلى مسيرين يتمتعون بقدرات و كفاءات عالية تضمن لهم تحقيق أهدافهم المتمثلة في تعظيم الاستفادة من التحفيزات الجبائية مع تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة.

ب. طرح الاشكالية:

باعتبار إن ادراج العامل الجبائي هو أحد العوامل الساسية لتحقيق النجاعة و الاستمرارية وبإعتبار أن التسيير الجبائي ممارسة قانونية تقوم بها المؤسسة في ظل إحترام النصوص و التشريعات ، من هذا المنطلق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

كيف يساهم التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في مؤسسة الاقتصادية؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. إلى أي مدى تلعب كفاءات و معارف المسيير الجبائي دورا في تقليل التكاليف الجبائية؟
2. هل يمكن أن يلعب نظام المعلومات دورا في التحكم في التكاليف الجبائية ؟
3. هل يؤدي خلق وظيفة تسييرية جبائية داخلية دورا في الحد من التكاليف الجبائية؟

ت.الفرضيات:

ونقترح الفريضات التالية للإجابة على التساؤلات السابقة:

1. كفاءات و معارف المسيير الجبائي تقلل و تحد من التكاليف الجبائية؛
2. يدعم نظام المعلومات التحكم في التكاليف الجبائية ؛
3. وجود وظيفة جبائية داخل المؤسسة يعمل بشكل كبير و فعال على الحد من تكاليف الجبائية؛

ث. أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أسباب اختيار موضوع الدراسة في :

- ✓ الرغبة في الاطلاع و البحث في المواضيع الجبائية.
- ✓ قلة الدراسات التي تتناول موضوع التسيير الجبائي.
- ✓ محاولة إبراز التأثير الايجابي الذي يضيفه التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية.

- ✓ غياب الوعي بأهمية استخدام التسيير الجبائي كأداة لتحقيق الفاعلية.

ج.أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ تسليط الضوء على الجانب الجبائي من وجهة نظر مؤسسة سونلغاز التي تضع خططا لاتباع أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم للاستفادة من الفرص المتاحة؛
- ✓ كون التسيير الجبائي من الاهتمامات الحديثة لدى الباحثين في المجال الجبائي، والدليل على ذلك انه لا يحظى بالاهتمام الكافي في المؤسسات الجزائرية، وذلك بسبب العقلية الضيقة للمسيري الشركات؛
- ✓ توعية مؤسسة سونلغاز بأهمية تسيير الضريبة في جميع جوانبها ومدى انعكاسها في تدعيم مركزها المالي؛
- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة بهذا البحث وذلك لسد النقص في هذا الجانب خاصة في مؤسسة سونلغاز.

ح.أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في :

- ✓ محاولة التعرف على تاثير التسيير الجبائي في التقليل من التكاليف الجبائية؛
- ✓ تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن ان تساعد المؤسسة الاقتصادية والاستفادة من مزايا تسيير الضريبة؛
- ✓ التعرف على البدائل والخيارات التي يمنحها المشرع الجزائري للمؤسسات.

خ. حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود المكانية:** من أجل تسليط الضوء على واقع التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم اختيار مؤسسة سونلغاز بورقلة كعينة لتطبيق الدراسة.
- ✓ **الحدود الزمنية:** بغية الالمام بإشكالية البحث و الاجابة عن التساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفترة المقدرة بسنة واحدة من اجل تقييم انتظامها الجبائي ، وخمس سنوات من اجل تحليل الوضعية المالي و الجبائية للمؤسسة.

د. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

المنهج: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من حهة ، وقراءة لبعض الدراسات السابقة هذا بالنسبة الجانب النظري ، اما فيما يخص الجانب التطبيقي فتم اختيار مؤسسة سونلغاز بورقلة من اجل اسقاط الجانب النظري عليها ، لذالك فقد تم استخدام منهج دراسة حالة.

الادوات المستخدمة : تم الاستعانة بمجموعة من الادوات بالنسبة للدراسة النظرية و الميدانية كانت كالتالي:

المسح المكتبي: حيث تم الاطلاع على مختلف الكتب و المذكرات و المقالات إضافة إلى مختلف المراسيم و التشريعات التي كان لها علاقة بموضوع الدراسة.

المقابلة: كانت مع الاطارات و المسيرين في المؤسسة.

ذ.صعوبات الدراسة:

قلة المراجع باللغة العربية في هذا الموضوع؛

- ✓ عدم الحصول على الوثائق نظرا لان جباية المؤسسة على مستوى المديرية العامة بالجزائر؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة بخصوص هذا الموضوع.

ر. خطة وهيكل البحث:

من اجل معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة الى فصلين بعد المقدمة حيث تناول

الفصل الأول: مبحثين، المبحث الأول تناول مختلف المفاهيم الأساسية للتسيير الجبائي وكذلك أهمية التسيير الجبائي في ترشيد التكاليف أما المبحث الثاني خصص لإستعراض الدراسات السابقة ومحاولة إبراز مختلف أوجه التشابه والإختلاف فيما بينها.

الفصل الثاني: تم تخصيصه للدراسة الميدانية، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن الطريقة والأدوات التي استعملت في الدراسة والمبحث الثاني تم تخصيصه لتحليل المالي والجبائي للمؤسسة وكذا التقييم الجبائي، أما المبحث الأخير فتم تخصيصه إلى إختبار مدى صحة الفرضيات والخروج بأهم النتائج والإستنتاجات التي تم إستخلاصها من الدراسة مع مناقشتها وتحليلها.

الفصل في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الادبيات النظرية للتسيير الجبائي

تمهيد:

يعرف التسيير على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة أما بالنسبة للتسيير الجبائي فإنه يعتبر مزيج بين سلوك قانوني وسلوك جبائي وعلم التسيير حيث تكمن مهمته في التسيير المتغير الجبائي داخل المؤسسة وذلك في جميع دورات حياة المؤسسة من أجل سعي تعظيم ثروتها إلى أقصى حدود بدون الخروج عن القانون الجبائي.

فمن خلال هذا الفصل التمهيدي الذي ارتأينا أن ينقسم إلى مبحثين، الأول المخصص بالجانب النظري لجميع النقاط المتعلقة بالتسيير الجبائي والتكاليف الجبائية، أما فيما يخص المبحث الثاني نستعرض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة السابقة.

المبحث الأول الأدبيات النظرية

في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول أهم العناصر الأساسية المتعلقة بالتسيير الجبائي، مفهومه ومميزاته حدوده...الخ ثم ننتقل في المطلب الثاني إلى ذكر أهمية الممارسات الجبائية في ترشيد التكاليف الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

المطلب الأول أساسيات حول التسيير الجبائي:

الفرع الأول مفهوم وضرورة التسيير الجبائي:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالتسيير الجبائي منها ما هو فرانكفوني ومنها ما هو انجلوكسوني[1] :

أولا: مفهوم التسيير الجبائي:

1- التعريف الفرنكوفوني:

يعتبر التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي أي إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار وبتالي الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنب التكاليف الجبائية الاضافية وذلك من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية والاستفادة منها في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي أي وسيلة لترشيد القرار

- ✓ أما تعريفه حسب :collette christine تسيير الجبائي يعني استخدام الجباية لصالح المؤسسة أي تصبح متغير فعال في استراتجيتها بدلا من السلبية اتجاهها أي يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها
- ✓ أما التعريف حسب :parot claud Jean التسيير الجبائي تركيبة من مجموعة أفعال وقرارات مأخوذة داخل المؤسسة من أجل تحكم وتخفيض التكاليف الجبائية
- ✓ أما حسب :Yaich.R التسيير الجبائي هو تحقيق المثالية الجبائية داخل المؤسسة أي بمعنى آخر تقليل الضريبة على الاربا ح من أجل تعظيم النتيجة الصافية في إطار قانوني وكذلك يعرف على انه التسيير الذي يبحث عن تحقيق أقصى الوفرات الضريبية في المؤسسة

2- التعريف الانجلوكسوني:

تعريفه حسب :Hoffmane التخطيط الجبائي هو قدرة المكلف على تنظيم نشاطه المالي بطريقة مثلى للحد من التكاليف الضريبية وتتمثل في كل الاجراءات التي يتبعها دافعي الضرائب للحد من الالتزامات الضريبية المستحقة التي لا تتعارض مع الاجراءات القانونية.

ثانيا: ضرورة التسيير الجبائي

ظلت المحاسبة لمدة طويلة لا تستعمل إلا من أجل غايات جبائية فالقواعد الضريبية كان لها تأثير كبير على المعايير المحاسبية وكيفية القوانين فقد اتخذ القانون المحاسبي في الظهور والتطور. ولكن رغم هذا التطور الذي حدث للقانون المحاسبي فقد ظلت الضريبة متعلقة به، باعتباره أداة لتسير المؤسسات وأصبحت النتيجة المحاسبية تعد من منظور الحصول على النتيجة الجبائية.

ولقد شهدت العقود الأخيرة ظهور فكرة تخصص الخدمات في المؤسسات بشتى أنواعها حيث أصبحت تسند الأعمال المتعلقة بالجباية إلى أشخاص متخصصين في الجباية.

إن ضرورة التسيير الجبائي الجيد هو واجب على كل مؤسسة، فتسيير الجباية هو الاختيار ما بين الخيارات الجبائية المعروضة على المؤسسة، مع الأخذ بعين الإعتبار المعالم المتغيرة التالية:

- ✓ النصوص الجبائية والمتمثلة في قوانين المالية؛

[1] صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2012، ص3

- ✓ خاصية كل مؤسسة والتي تستدعي على كل منها تحليل شروطها الخاصة للإستغلال، فمثلا: مدة الاهتلاك والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب النشاط اليومي؛
- ✓ يجب توضيح مفهوم الخطر الجبائي لإزالة الغموض والخلط بين المفاهيم، أي بين تسيير الخطر الجبائي ومفهوم التهرب الجبائي.

وبالتالي فتسيير الخطر الجبائي يمثل المرحلة الأولى لكل تسيير جبائي للمؤسسة فالهدف هو السماح للمؤسسة بتحقيق مستوى كاف من الأمن الضريبي وهذا لا يشكل انتهاك لنصوص القانون ولكن على العكس من ذلك استعمال واقع القانون الجبائي لصالح المؤسسة إضافة إلى أن المؤسسة تفضل وضعية خاصة بها.

ضرورة التسيير الجيد لجباية المؤسسة يقتضي أن يكون منفذا في الوقت المناسب ويمكن أن يكون ذلك في مختلف المؤسسات: تسيير آني أو فوري، تسيير قصير المدى، تسيير على المدى الطويل، مما يستدعي معرفة التعجيل او التأخير لخيار جبائي وذلك من منظور الحصول على أقصى ربح، ويمكن أيضا في عدة حالات أن يكون مفيدا في تأجيل العجز أو التخلي عن ربح بتطبيق النظام المشجع على ربح ضريبي أكثر من أهمية في المدى المتوسط.[1]

الفرع الثاني: مميزات وأهداف التسيير الجبائي:

أولا مميزات التسيير الجبائي:

تتدخل الجباية في المؤسسة على مستويين[2]:

1- **المستوى الأدنى:** ويتمثل في القواعد الأساسية بتحديد (الضريبة، الحدث، المنشأ، الوعاء، التصريح، التسديد) وهي القواعد التي يجب أن يتحكم فيها المنفذ العادي بشكل جيد.

2- **المستوى الأعلى:** وهو الذي يربط الجباية من جهة وقانون الأعمال والقانون المحاسبي من جهة أخرى.

يتعامل التسيير الجبائي مع المستوى العلى للجباية في المؤسسة بحيث يتجاوز التطبيق البسيط للقواعد الضريبية إلى ربط جباية المؤسسة مع قانون الأعمال الذي يشمل جزءا كبيرا من القانون التجاري، المدني ، العقاري والمالي والقانون المحاسبي.

يتميز التسيير الجبائي بخاصيتين أساسيتين:

أ) : وهي استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي.

ب) : هي كونه نتاج عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

أ): استعمال الوسائل المشروعة قانونا:

في هذه النقطة يجب التفريق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الضريبي[3]:

1- **الغش الضريبي:** يعرف بأنه إرادة التملص من الضريبة المستحقة فعلا باستعمال طرق غير مشروعة.

فهو إذن مخالفة التشريع الجبائي عن قصد وتصرف مبني على سوء النية مثل: البيع بدون فوترة من أجل تجنب دفع الرسم على القيمة المضافة أو الضريبة على أرباح الشركات.

يختلف الغش الضريبي عن الخطأ المحاسبي الذي قد ينتج عنه مثلا حساب خاطئ للإهتلاكات، وهذا بالنظر إلى حسن نية المسير.

---

[1] زرقون محمد ، محاضرة في مقياس التسيير والمراجعة الجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017/2018

[2] محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2003، ص25

[3] Armel Liger, La Gestion Fiscale Des PMI:Un Mythe, Editions LGDJ, Paris, 1998,p32

2- **التهرب الضريبي**: هو الاستعمال الذكي للنقائص التي تعتري التشريع من أجل تخفيض العبء الضريبي، التهرب الضريبي ليس مخالفة للتشريع الجبائي بل العكس فهو ذكاء ومهارة قانونية عالية هدفها التجنب أو التخفيض من الضريبة.[1]

ويعني التهرب الضريبي الإفلات من الضريبة بعدم دفعها كلية، أ, بعضها أو من تحمل عبئها، وذلك في وقت واحد وهناك فرق بين عبء الضريبة والتهرب منها.

كما يعرف التهرب الضريبي بأنه قيام المكلف ببعض الأعمال أو الأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه، أو هو تخلص المكلف من التزامه القانوني بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا بإتباع طرق وأساليب إحتيالية مخالفة للقانون.

وبالتالي يتبين لنا أن التهرب الضريبي هو تخفيض للعبء الضريبي من قبل المكلف بصورة مخالفة للقانون أي بصورة مخالفة للتشريعات الضريبية المعمول بها حث يلجأ له المكلف نتيجة شعوره بأن الضريبة تشكل عبئا عليه وهي تقوم على اقتطاع جزء من دخله إلى الخزينة، لذا يلجأ المكلف إلى التهرب من ضريبة الدخل بوسائل مختلفة وبطرق مشروعة أو غير مشروعة وتعتبر مشكلة التهرب مشكلة عامة على مستوى الدول النامية والمتقدمة ويعترف بها المسؤولون، فمثلا إن حجم المبالغ غير المصرح بها في الولايات المتحدة عام 1978 قدرت من 70-7 بليون دولار، وتستعمل الدول طريقة أرقام الدخل القومي كوسيلة لحساب التهرب الضريبي الحقيقي غير المكتشف وذلك بسبب صعوبة حصر مبلغ التهرب.[2]

نجد أشهر التهرب الضريبي هو ممارسة النشاط في الجنات الضريبية الأمر الذي يسمح بالإستفادة من الفرق هي لضريبة.

3- **التسيير الجبائي** : يفترض التسيير الجبائي وجود تحليل عقلاني للتشريعات من أجل تحسس وإيجاد مختلف الإختيارات الممنوحة من طرف المشرع، وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، وعليه فإن من بين المميزات الأساسية للتسيير الجبائي أنه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي، كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع القرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل الحاجز الفاصل بين التسيير والتهرب الجبائي بسيطا للغاية.

ويتضح مما سبق أن التسيير الجبائي لا يعاقب عليه القانون بل يعتبر ضمن الأعمال المباحة والتي لا تعرض صاحبه لأي مساءلة أو عقوبة قانونية والتسيير الجبائي يكون إما بإيحاء وتشجيع من الدولة لكي تحقق بعض الأهداف الإقتصادية والإجتماعية مثل تشجيع قطاعات معينة أو بسبب وجود بعض التغييرات في القانون، و الأكثر استفادة من التسيير الجبائي هم فئة المكلفون ذوو الخبرة والمعرفة الواسعة في خبايا القانون.

وإذا كانت كانت ادارة الضرائب تحارب كل من الغش والتهرب الضريبي لأنها ممارسات غير مشروعة تهدف إلى تجنب دفع الضريبة، إلا أنها بالمقابل تقر وتعترف بالتسيير الجبائي للمؤسسة.

ومن هنا نلاحظ أن التجنب الضريبي يختلف عن التهرب الضريبي وذلك من حيث الالتزام بالطرق القانونية لتخفيض العبء الضريبي، دون مخالفة التشريعات الضريبية المعمول بها، حيث أن التجنب الضريبي لا يعاقب عليه القانون بعكس التهرب الضريبي.

[1] صادق موريس، موسوعة التهرب الضريبي، دار الكتاب الذهبي ، القاهرة، 1999، ص1

[2] عطا الله محمد حسن القطيش، التخطيط الضريبي في شركات التأمين في الأردن، دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، ص44

وتزداد الحاجة إليهما في ظل ارتفاع الشرائح الضريبية، وفي حال وجود غموض في القانون، وتنخفض الحاجة إليهما بزيادة العقوبات وبمستوى الرضا عن النظام الضريبي وفي دراسة أجراها الباحثون Scholes, Wilson And Wolfson والتي أجريت حول استجابة الشركات للانخفاض الذي طرأ على معدل سعر الضريبة الذي فرضه قانون ضريبة الدخل الأمريكي لسنة 1979م، والذي تم خفض الضريبة من 46 %إلى34% ولقد أكدت نتائج هذه الدراسة على أن الشركات كانت تتبع سياسات محاسبية معينة لتجنب دفع الضرائب في السنوات التي تفرض عليها سعر الضريبة عالي46 % وأن تقوم بدفع الضريبة في السنوات التي تفرض عليها سعر ضريبة منخفض 34% وذلك إما عن طريق تأجيل الإعتراف بالإيرادات في سنوات الضريبة العالية إلى السنوات التي يحكمها سعر ضريبة منخفض.

يعتبر التسيير الجبائي جزءا من التسيير بصورة عامة وخاصة التسيير المالي الذي يهتم بالأمور المالية للشركة فهو يحدد الهدف ويرسم السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتحقيق هذا الهدف، وتكمن أهمية التسير الجبائي في أنه يجبر الإدارة على الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة واستغلالها بصورة كفؤة وهو أيضا يجبر الإدارة على تحليل الإنحرافات الناتجة عن تطبيق الخطة وتحديد الأسباب التي أدت لعدم تحقيق الخطة لإهدافها ومحاولة معالجتها.[1]

وتقوم الحكومة على امتصاص جزء من النقدية عند جباية الضريبة يتوقف حجمها على أرباح المؤسسة وعلى الشكل القانوني للمؤسسة وعلى المجال أو النشاط الذي تمارسه المؤسسة وينتج عن هذه الجباية من وجهة نظر المكلف أمران هما:

- ✓ التأثير السلبي على السيولة لأن دفع الضريبة يشكل تدفقا نقديا إلى الخارج بالنسبة له.
- ✓ التأثير على صافي الربحية لأن صاحب الضريبة تقتطع منه.

وحيث أن التسيير يعتبر أحد الوظائف العملية الإدارية التي يمارسها المدير أي كان موقعه في الهيكل التنظيمي، وإن نجاح أية مؤسسة يتوقف على الكفاءة التي يمارس بها المدير مختلف وظائفه من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة. وتتعدد مجالات التسيير التي يمكن ممارستها في مختلف مؤسسات الأعمال، يهمنا في موضوع هذه الدراسة ما يمكن أن يطلق عليه التسيير الجبائي والذي يتصل بالنواحي المالية للمؤسسة لما له من آثار ذات أهمية على التدفقات النقدية للمؤسسة بحيث أن الإستغلال الأمثل لأي من أوجه التسيير الجبائي سوف يعزز من قيمة المؤسسة وبقائها.

وبما أن أصحاب المؤسسة يهتمون بالمحافظة على سيولة ملائمة بالإضافة إلى إهتمامهم بتعظيم أرباحهم فإن هذا يعني أنهم يهتمون أيضا بتقليل قيمة ما يدفعونه من ضريبة أي أنهم يحاولون جهودهم لتجنب الضريبة لتقليل تدفقاتهم النقدية إلى الخارج محافظة منهم على سيولتهم من جهة وتعظيما لصافي أرباحهم من جهة أخرى، ومن هنا لابد للإدارة عند اتخاذ أي قرار أن تأخذ جميع البدائل بعين الإعتبار، وحيث أن المهمة الأساسية لعملية التسيير الجبائي تدور حول إمكانية تخفيض مبلغ الإلتزام الضريبي على المؤسسة أو تأجيل دفع أي جزء منه ويكون المفضل إذا استطاعت المؤسسة عدم الدفع نهائيا.

ويساعد التسيير الجبائي الإدارة في تحقيق لإستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة وعليه فإنه يمكن أن يحقق عددا من الأمور الآتية:

- ✓ يساعد في التقليل من مبلغ الإلتزام الضريبي أو قد يؤدي إلى تجنب دفع الإلتزام الضريبي عن طريق الإستثمار في مجالات معفاة من الضريبة؛
- ✓ يساعد في إيجاد سياسة متوازنة من قبل الإدارة وتساعدها في الإستثمار بأنواعه المختلفة سواء كانت استثمارات مستندة إلى الخطة الضريبية للمؤسسة يمكن تحقيق الرقابة والمتابعة في التنفيذ؛

[1] عطا الله محمد حسن القطيش ،مرجع سابق، ص 46

- ✓ يؤدي التسيير الجبائي إلى تحديد أهداف واضحة للعمل، بحيث يؤدي ذلك إلى جعل الأثر الضريبي من المتغيرات الواجب دراستها عند القيام بأي عمل من الأعمال في المؤسسة أو حتى دراسة ذلك الأثر على أي موجودات واستثمارات المؤسسة المالية؛
- ✓ يساعد التسيير الجبائي على تحديد مراحل العمل والخطوات الواجب إتباعها، وكذلك إيجاد خطة عمل هادفة داخل المؤسسة، تحفز العاملين على الالتزام بأعمالهم على أكمل وجه لتحقيق أهداف المؤسسة؛
- ✓ الاستفادة من بعض المزايا التي يمنحها قانون ضريبة الدخل، أو قانون تشجيع الاستثمار، أو قانون مؤسسة المناطق الحرة أو قانون المدن الصناعية وغيرها.

ب): القرار الطوعي للتسيير الجبائي: تتضمن عملية اتخاذ القرار بيد بديلين أو كثر، أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف مرغوب بحيث يجرد انعدام البدائل عملية التسيير معناها[1].

إن القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي هي قرارات تعكس إرادة المؤسسة وليست مفروضة عليها، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذ لم تكن هناك خيارات وبدائل جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة من أجل تسيير عمليتها المختلفة إذ يصبح الأمر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية التي يحددها التشريع والتنظيم.

ثانيا: أهداف التسير الجبائي:

يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ البحث في ما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها؛
- ✓ محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ظغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه؛
- ✓ تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف االضرائب المستحقة؛
- ✓ تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين

وبعبارة أخرى يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1- التحكم في العبء الضريبي
2- تحقيق الأمن الجبائي
3- ضمان الفعالية الجبائية
4- خدمة استراتيجية المؤسسة

أ- تحقيق الأمن الجبائي:

إن المخطر الجبائي من أهم أهداف التسيير الجبائي فالمسير ملزم بأن يتعامل بشكل جيد مع جباية العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة بعد ذلك يمكنه الاهتمام بكيفية تخفيف العبء الضريبي وبهذا يتحقق هدفها ببقائها في وضعية قانونية اتجاه الضريبة وزيادة قدرتها على تشخيص التزاماتها واستراتيجياتها وتقييمها.

من بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان أمنها الجبائي، تطوير مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمكن من[3]:

- ✓ تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة؛

[1] محمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995،ص38

[2] Armel Liger, Op.cit,P34

[3] Jacqus Duhem et Micgel Jammes, Audit et Gestion Fiscale De L'enterprise, Edition EFE, paric, Mai,1996,P10

- ✓ تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها؛
- ✓ تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي؛

المخطر الجبائي هو الأثر السلبي الذي قد تتعرض له المؤسسة نتيجة إخلالها بالتزامات الجبائية أو نتجة أي سبب آخر يرتبط بجباية المؤسسة.

إن المشاكل الجبائية التي قد تحدث للمؤسسة هي من مسؤولية مديرية المحاسبة والمالية في حالة عدم وجود مصلحة مختصة في الجباية، لكن هذا لا يعفي كل مسؤول في المؤسسة من تسيير حصته من المخطر الجبائي[1].

ب- **التحكم في العبء الضريبي:**

- إن ارتفاع الأعباء الجبائية يؤدي حتما إلى زيادة تكاليف المؤسسة مما يجعل التحكم فيها أمر مهما للغاية وهذا يتحقق انطلاقا من العمل على تخفيض الضريبة والرفع من العبء الضريبي من خلال رفع الأرباح الناتجة عن عدم الإستفادة من إمتياز جبائي آني؛
- كما أن المؤسسات تختلف في تعاملها مع التسيير الجبائي فهناك التي تكون في مرحة نمو فتحصر اهتمامها فقط بكيفية تخفيض الضريبة أما المؤسسة التي تجاوزت هذا المستوى فاهتمامها يتعدى إلى كيفية الحصول على القروض وتحقيق الربح وذلك بتطبيق تسيير جبائي فعال؛
- البحث فيما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه؛
- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة؛
- تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين.

ج _ الفعالية الجبائية:

القانون الجبائي يعطي للمؤسسة بعض حرية أو هامش حركة يسمح لها بحصول على الإمتيازات الاقتصادية من أجل تعظيم الخيار، بالتالي يمكن القول انه يساعد في عملية التحريض الجبائي بواسطة الخيارات القانونية، ويساعد المؤسسة على امكانية الاختيار بين العديد من البدائل مثل الخضوع للرسم على القيمة المضافة أم لا، وطرق حساب الاهتلاك بأحسن خيار للمؤسسة للوصول الى الفعالية الجبائية.

والنتيجة أن المراقبة الخيار الجبائي تعتبر من عوامل الفعالية،هذه الرقابة تؤدى من طرف المراجع الجبائي ،الذي يقوم بمراقبة مدى تجسيد المؤسسة للمخطط الجبائي، للحذر من الأخطاء و سوء الاختيار، كما يقوم بقياس درجة الانحراف بين الفاعلية المحققة و المتوقعة او من طرف خلية داخل مؤسسة معينة بحل مشاكل الجبائية، و الفاعلية الجبائية تعني تمكين المؤسسة من حصول على الإمتيازات : الجبائية، المالية، التنافسية.

[1] Armel Liger, Op.cit,P34

1) **الفعالية الجبائية المباشرة** : وتكون بواسطة استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والامتيازات الجبائية المتاحة لها قانونا لتحقق وفرات مالية .

2) **الفعالية الجبائية غير المباشرة:** وتظهر في التشريعات الجبائية التي تمنح مجالا لتعدد الخيارات القانونية المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق هدفها الجبائي المراد وتوسيع رايتها الإستراتجية

أ- **خدمة الاستراتيجية:**

أن الجباية تتدخل في تحديد الخيارات الإستراتجية للمؤسسة وتعتبر كأحد محددات اتخاذ القرار مثل الشكل القانوني للمؤسسة مما يبين العلاقة الوطيدة بين الجباية و الإستراتيجية مما يجعلها هدفا مهما من أهداف التسيير الجبائي ولذلك هي متغير جد مهم و ابرز مثال على ذلك هي: الضريبة.

الفرع الثالث: مبادئ وحدود التسيير الجبائي:

أولا: مبادئ التسيير الجبائي: للتسيير الجبائي مبدأين هما:

1- مبدأ حرية التسيير:

وهو أن يكون لدى الميسر الجبائي إمكانية الاختيار بين البدائل المتاحة قانونا، وذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الإختيار، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الإمتيازات التي تسمح له الظروف بالإستفادة منها ، وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية . فمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار التسييري يكتسب القوة القانونية اتجاه إدارة الضرائب التي تعمل على إحترام هذا الإجراء إذا كان لا يخالف التشريع المعمول به، أما إذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا إستطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء نية المكلف[1].

3- مبدأ عدم التدخل في التسيير:

إن التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالإيفاء بإلتزاماتها الضريبية وفق الشروط المحددة مسبقا، فليس للإدارة الجبائية الحق أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بإلتزاماتها القانونية ، فمثلا يحق للمسير أن يهتلك معدات الانتاج التي تساهم مباشرة في الإنتاج حسب الطريقة التي تلائمه فيحق له الإختيار بين الإهتلاك الخطي والإهتلاك التنازلي.[2]

فمبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة إذن يطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب التي على عاتق المكلفين في آجالها المحددة وبالطرق والإجراءات المعمول بها.

ثانيا: حدود التسيير الجبائي :

رغم الحرية التي أقرها المشرع للمؤسسة في تسيير حياتها إلا أنه يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى[3]:

1- **الحدود القانونية:** أعطى المشرع كامل الحرية للمؤسسة في تسيير حياتها في ظل إحترام القواعد القانونية الخاصة بها، فعدم إحترام التشريعات الجبائية من طرف المؤسسة يعتبر تعسفا قانونيا، فالتعسف في إستعمال الحق لا يخص التشريعات الجبائية فقط بل يتعداها إلى كامل التشريعات الأخرى .فيعتبر إستعمال الحق تعسفا في الحالات التالية:

- ✓ إذا وقع بصدد الإضرار بالغير؛
- ✓ إذا كان يرمي إلى الحصول على فائدة قليلة بالنظر إلى الضرر الناشئ للغير؛
- ✓ إذا كان الغرض منه الحصول على فائدة غير مشروعة

[1] زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15/14 أفريل 2009، ص3

[2] الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 194، 2018

[3] حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،غير منشورة، 2012/2011، ص 97

إذن يكون الفعل تعسفيا إذا توفر فيه القصد، والفعل غير المشروع ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب على المسير تجنبها[1]:

- ✓ عدم مطابقة ما يظهر على الوثائق الثبوتية للمؤسسة لواقع العمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات، أو تزييف العقود، والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- ✓ التسيير من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تتم في شكل بيع؛
- ✓ إستعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

مما سبق يمكن إستنتاج بعض مظاهر التعسف في إستعمال الحق وهي [2] :

- ✓ إخفاء الطبيعة الحقيقية للعملية عن طريق تعاقدات صورية هدفها تجنب و تخفيض العبء الضريبب؛
- ✓ تحقيق الهدف الضريبي، فمجرد إنعدام أي هدف غير التملص من /أو تخفيض الضريبة، يحق لإدارة الضرائب أن تؤهل التصرف لأن يكون تعسفا في إستعمال الحق، وعلى المكلف أن يثبت أن العملية ذات فائدة إقتصادية للمؤسسة إلى جانب الهدف الضريبي المحقق.

2- الحدود المالية:

ما هو مألوف أن تتخذ المؤسسة قرارات تضمن لها تحقيق أهدافها العامة، على سبيل المثال تحديد مكآفات المسيرين، إعطاء قروض لإحدى الفروع ...إلخ، فهذه القرارات لها آثار مالية وإقتصادية سلبية على المؤسسة عندها يمكن تصنيفها "تصرفات غير عادية في التسيير ."

فالتصرف غير العادي في التسيير هو ذلك التصرف الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي لمؤسسة هدفها تحقيق الربح، وهو فعل لا يشكل خرقا للإلتزامات الجبائية للمؤسسة وعليه فإن النظر في هذا التصرف يكون على المستوى الإقتصادي وليس القانوني، فبالرجوع إلى قرارات التسيير داخل المؤسسة نجدها صحيحة من الناحية القانونية ولكن قد نجد لها تأثير إقتصادي أو مالي سلبي على المؤسسة، ومن ناحية الأفعال غير العادية في التسيير نجد :

- ✓ تقديم قروض للمسيرين بدون فوائد؛
- ✓ تحمل المؤسسة أعباء خاصة للمسير؛
- ✓ التنازل عن عقارات للمسيرين بأسعار منخفضة عن الأسعار الحقيقية؛
- ✓ التنازل عن حقوق اتجاه مؤسسات ليست لها علاقة تجارية دائمة مع المؤسسة، والسبب الوحيد لذلك قد يكون وجود نفس الشركاء أو المسيرين في المؤسستين.

نلاحظ أن تحديد التصرف غير العادي في التسيير يخضع إلى الذاتية في الحكم على طبيعة القرار عادي أو غيرعادي، فما قد تعتبره إدارة الضرائب بأنه تصرف غير عادي قد لا يكون كذلك بالنسبة للمسير، ضف إلى ذلك فإن مفتش الضرائب قد لا يدرك العلاقة النسبية بين القرار المتخذ ومصلحة المؤسسة ولهذه الأسباب حدد المشرع الجبائي الجزائري بشكل واضح الأعباء القابلة للخصم أثناء حساب النتيجة والقيمة القصوى لهذه الأعباء[3]

[1] زواق الحواس، مرجع سابق، ص02-03

[2] عادل عياض، مرجع سابق، ص13

[3] نفس المرجع، ص16

الفرع الرابع: تقييم فعالية التسيير الجبائي:

إن إلمام المسير بعناصر الضريبة المطبقة ثم دراستها بتمعن وإدراجها في قراراته كله عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي أقل وبصفة قانونية، وهو ما يبرز فعالية التسيير الجبائي والتي تتجلى مظاهره في:

أولا: تحسين الأداء الجبائي:

فالمسير مطالب بمراقبة و تقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لان عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطأ تسييريا كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة و يجب تسييرها كبقية التكاليف ، وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط و إنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء الاختيار الذي يضاعف الامتيازات المالية و يخفف العبء على المؤسسة و من القرارات التي قد يتخذها لتحقيق ذلك[1]:

- ✓ تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقيع ضريبي مرتفع لتجنب الحد؛
- ✓ اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة والتي يتحقق معها اقل خضوع للضريبة و هكذا تمكن عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من:
  - ➢ الحصول على امتيازات الجبائية و المالية؛
  - ➢ إنّ انتقاء الاختيارات الجبائية يتم في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية و الجبائية و القانونية.

ثانيا : تجنب الخطر الجبائي :

وهو ما يصطلح عليه الأمن الجبائي فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة و أهم وضعيات هذا الخطر:

1. **مخاطر عدم الإلتزام الضريبي** : طبيعة نظام الضرائب بالجزائر (نظام تصريحي) تفرض على المؤسسات مجموعة من الالتزامات الجبائية تكون مربوطة برزنامة زمنية محددة وإجراءات مسطرة مسبقا، هذه الإلتزامات المتعددة قد تؤدي إلى توليد مخاطر جبائية متمثلة في تحميل المؤسسة تكاليف إضافية تنتج عن عدم التزامها بالنصوص والقواعد الجبائية أو عدم التزامها لشروط الاستفادة من الامتيازات الجبائية المنتقاة وتتجلى وضعيات هذا الخطر في ما يلي[2]:

1-1 **الامتناع أو التأخر في إيداع التصريحات:** حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق العقوبات المالية المنصوص عليها

2-1 **الغش في التصريح:** حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات

3-1 **عدم مراقبة الاختيارات الجبائية:** قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي عند عدم توفر شروط الاستفادة منه أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه . ويترتب على ذلك إسقاط حق المؤسسة في الاستفادة من الامتياز و إخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية و التي تعد بمثابة تكاليف إضافية.

من خلال الجدولين التاليين نوضح العقوبات الناجمة عن عدم الإنتظام الضريبي

[1] عمر الفاروق زرقون، انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011، ص97

[2] حميداتو صالح، مرجع سابق ص 110-111

جدول رقم01: بعض العقوبات المترتبة عن عدم التصريح أو التأخر في الإيداع:

طبيعة التصاريح	غياب التصاريح	تاخر في ايداع التصاريح
التصريح بالوجود[1]	30. 000 دج	30. 000 دج[2]
التصريح الشهري الموحد نموذج G 50 و التصاريح الخاصة بالضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على ارباح الشركات.[3]	اخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في اجل اقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجا الادارة الى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة 25 % من الحقوق المستحقة كعقوبة وإصدار ورد يستحق فورا.	مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق عقوبة 10 % على الحقوق المستحقة- . مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن شهرين تطبق عقوبة 20% . مدة التأخير تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة 25 % تسديد متأخر للضريبة تطبق 10 % كعقوبة مع اضافة 3 % عن كل شهر تأخير بداية من شهر ثاني لتاريخ استحقاق الضريبة دون تجاوز25% .
التصريحات التي تحمل عبارة " لاشيء " والمستفيدين من اعفاء جبائي او المحققين لخسارة[4].	//	مدة التأخير شهر 2500 دج , مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين 5000 دج , مدة التأخير تتجاوز الشهرين 10000 دج.

المصدر : الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018

الجدول رقم02: عقوبات النقص والغش في الوعاء

عقوبات النقص في وعاء الاخضاع	عقوبات الغش والتدليس في وعاء الاخضاع
قيمة الحقوق المغفلة أقل أو تساوي 50.000دج تكون نسبة الزيادة 10%؛ قيمة الحقوق المغفلة أكبر من 50.000دج وأقل أو تساوي 200000دج تكون نسبة الزيادة 15%؛ قيمة الحقوق المغفلة أكبر تماما من 200.000دج تكون نسبة الزيادة 25%	عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف،توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس الشهر؛ لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50 %وعندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة بـ 100%؛ تطلب كذلك نسبة 100 %عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الإقتطاع من المنبع.

المصدر: حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محابة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012، ص11.

[1] الجمهورية الجزائرية، ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 194 ، 2018

[2] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 182، 2018

[3] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 192، 2018

[4] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 226، 2018

ثانيا: مخاطر الخيارات الجباية:

يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في إطار نظام دعم الاستثمار ، إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 04 سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها30%.

بشكل عام فان كل انتقاء جبائي لا يلتزم بشروطه يترتب عليه استرجاع الامتيازات مع تطبيق العقوبات المحددة من قبل التشريعات الضريبية[1].

المطلب الثاني: أهم التكاليف الجبائية التي ملزما بها المؤسسات الاقتصادية:

الفرع الأول: أهم الإلتزامات الجبائية للمؤسسة في النظام الجبائي:

أولا الضريبة على الدخلIRG :

1- تعريف الضريبة على الدخل:

تنص المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه :" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ال« ضريبة على الدخل الإجمالي» وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 98[2].

2- مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:

المكلفون هذه الضريبة هم[3]:

- ✓ الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر؛
- ✓ الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر ولهم عائدات من مصدر جزائري؛
- ✓ الموظفون وأعوان الدولة الموجودون في الخارج غير الخاضعين للضريبة الشخصية على دخلهم هناك؛
- ✓ الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر ويحققون عائدات من مصدر جزائري؛
- ✓ الأشخاص الجزائريون والأجانب الذي يستفيدون من المداخيل التي تخضع للضريبة على الدخل في الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية.

3- التنظيم الفني للضريبة على الدخل الإجمالي:

والتي نوجزها فيما يلي:

3-1) تحديد المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي[4]:

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية

- الأرباح الصناعية، والتجارية، والحرفية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، كما نصت عليها المادة 42 الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ؛

[1] زواق الحواس، مرجع سابق ،ص 11-12

[2] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 01 ، 2018

[3] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 03-04 ، 2018

[4] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 02 ، 2018

- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

3-2) تحديد المعدلات:

تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي التالي:

الجدول رقم03: جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120.000	% 0
من120.001 إلى 360.000	% 20
من360.001 إلى 1.440.000	% 30
أكثر من 1.440.000	% 35

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ص55

3-3) الإعفاءات:

يعفى من الضرائب على الدخل الإجمالي[1]:

1- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي .

2- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الإمتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.

ثانيا : الضريبة على أرباح الشركاتIBS :

1- تعريف الضريبة على أرباح الشركات:

" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 .وتسمى هذه الضريبة الضريبة على أرباح الشركات"[2].

من خلال هذا التعريف يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص المعنويين.

2- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

تخضع للضريبة على أرباح الشركات[3]:

✓ الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

أ- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة؛

[1] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 05، 2018

[2] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 135، 2018

[3] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 136، 2018

ب- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 . ولا رجعة في هذا الإختيار مدى حياة الشركة؛

ج- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال 1والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

- ✓ مؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .كما تخضع لهذه الضريبة :

أ) الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12؛

ب) الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138.

3- التنظيم الفني للضريبة على أرباح الشركات:

والتي نوجزها فيما يلي:

3-1) أنظمة فرض الضريبة:

يخضع الأشخاص المعنويون المشار إليهم في المادة 136 وجوبا لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق .يحدد الربح الحقيقي على أساس مسك محاسبة منتظمة تفرض على المكلفين.[1]

3-2) المعدلات: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات ب (26% و23، 19%) حسب المادة 151 الفقرة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

3-3) الإعفاءات:

تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المهل للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم الشباب من اعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات ابتداءا من دخولها حيز الاستغلال وترفع مدة اعفاء النشاطات المعلن عنها التي تمارس في منطقة يجب ترقيتها إلى 6 سنوات انطلاقا من بدء نشاطها، كما تستفيد من الإعفاء كذلك التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات العمومية وتستفد من الإعفاء لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الإقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي وتستفيد أيضا من الإعفاء لمدة 3 سنوات وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة، وتستفيد من الإعفاء الدائم[2]:

- ✓ المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة؛
- ✓ مبلغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي؛
- ✓ صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والمحققة مع شركائها فقط؛
- ✓ التعاونيات الفلاحية للتموين الشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من اعتماد مصالح الوزارة الفلاحية؛
- ✓ المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للإستهلاك على حالته؛
- ✓ العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما:
  - عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
  - تأدية الخدمات الموجهة للتصدير باستناء النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

[1] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 148، 2018

[2] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 138، 2018

ثالثا: الرسم على النشاط المهنيTAP:

1- تعريف الرسم على النشاط المهني:

هي عبارة عن ضريبة مستحقة على رقم الأعمال المحقق من طرف الشخص الطبيعي أو المعنوي باسم المستفيدين من الإيرادات الخاضعة للضريبة، حسب مكان ممارسة المهنة أو باسم المؤسسة الرئيسية عند الإقتضاء، وباسم كل مؤسسة على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف كل مؤسسة فرعين أو وحدة من وحداتها في كل بلدية من بلديات مكان وجودها ولقد كانت النسبة المطبقة (2.5 %) إلى غاية 2001 حيث تم تخفيضها إلى (2%).[1]

2- تخفيضات مطبقة على الرسم على النشاط المهني:

إن رقم الأعمال الخاضع للرسم TAPتطبق عليه تخفيضات مختلفة نذكر منها:

- ✓ (30%) بالنسبة لرقم الأعمال المحقق ضمن نشاطات البيع وعمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالمنتجات المتضمن سعر بيعها بالتجزئة ما يزيد عن (50%) من الحقوق غي المباشرة؛
- ✓ عمليات البيع المحققة من طرف المنتجين والتجارة بالجملة للأدوية المنتجة محليا؛
- ✓ (50%) بالنسبة لعملية البيع بالجملة والمتعلقة بالمنتجات التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من (50%) من الحقوق غير المباشرة بالإضافة إلى عملية البيع بالتجزئة التي تتعلق بالأدوية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 31/96 المؤرخ في 15 جانفي 1996، وأن يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة ما بين (10 % و30 %)؛
- ✓ (75%) فيما يخص عمليات البيع بالتجزئة للبنزين العادي والممتاز والمازوت.

4- رقم الأعمال المعفى من الرسم على النشاط المهني:

يعفى من (TAP) رقم الأعمال المحقق في إطار النشاط الممارس من طرف الشباب المستثمر والمستفيد من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ لدة 3 سنوات ويمكن أن ترفع لمدة 10 سنوات بشرط أن تمارس في المناط الواجب ترقيتها بالإضافة إلى ذلك يعفى من TAP رقم الأعمال المحقق في إطار الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار ANDI لمدة 3 سنوات وترفع إلى 10 سنوات في المناطق المراد ترقيتها.

رابعا: الرسم على القيمة المضافة TVA:

1- تعريف القيمة المضافة:

هي الفرق بين الإنتاج العام والإستهلاكات الوسيطية للسلع والخدمات، بمعنى آخر فهي تقيس القيمة المحصل عليها من طرف المؤسسة للسلع والخدمات الاتية من المتعاملين.[2]

2- تعريف الرسم على القيمة المضافة:

يعتبر " رسم عام للإستهلاك يطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا، تجاريا أو طابعا حرفيا أو حرا."[3]

3- معدلات الرسم على القيمة المضافة:

المعدل المنخفض (09%) طبق على المنتوجات والخدمات التي تمثل فائدة حصة حسب المخطط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

المعدل العادي (19%) يطبق على العمليات، الخدمات والمنتوجات الغير خاضعة للمعدل المخفض (09%).

[1] الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 223، 2018

[2] الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 151، 2018

[3] بن عمارة منصور، أعمال موجهة في تقنيات الجباية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص21

4- حسم الرسم على القيمة المضافة:

يكون الحسم على القيمة المبنية على فواتير الشراء أو البيانات، أو وثائق استيراد (D10) والمحمل للعناصر المكونة لسعر عملية خاضعة للضريبة، قابلا للحسم من الرسم الواجب تطبيق على هذه العملية.

ولا يمكن أن يتم الحسم إلا على أساس التصريح الذي يودعه الخاضعون للرسم على القيمة المضافة بخصوص رقم الأعمال الشهري الذي يتم إيداعه قبل اليوم العشرين من الشهر الموالي للشهر الذي حررت فيه الفاتورة أو بيانات الإستيراد[1]

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الواجبة الدفع لمؤسسة سونلغازSDC:

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG/SALAIRE:

إن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة شهرية تقتطع من الأجور والتعويضات والمكافآت التي يتحصل عليها المستخدمون، أي أنها ضريبة تقع على عاتق الأجراء والمؤسسة مكلفة بجمعها، حيث يتم دفعها شهريا لمديرية كبريات المؤسسات DGE بالبليدة كونها مؤهلة لتحصيل هذه الضريبة قبل ال 20 من الشهر الموالي ويتم التصريح بها في وثيقة (G50).

ثانيا: الرسم على النشاط المهني TAP:

يتعين على المؤسسة الدفع الشهري لهذا الرسم كما يجب عليها إبراز بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الأحكام الخاصة به، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات لمتعلقة بالزبائن المتعاملين مع المؤسسة غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بي 50.000دج أو 80.000دج (الدفعات المستحقة) أو بين 15.000 و30.000دج بالنسبة للإيرادات المهنية[2].

في هذه الحالة يتم دفعها شهريا لمديرية كبريات المؤسسات DGE بالبليدة كونها المؤهلة لتحصيل هذه الضريبة قبل ال 20 من الشهر الموالي ويتم التصريح بها في وثيقة (G50).

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة TVA:

حسب المادة 76 من قانون الرسم على رقم الأعمال فإنه على كل شخص (طبيعي أو معنوي) يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يسلم أو يرسل قبل اليوم 20 من كل شهر أو ثلاثي إلى قابض الضرائب المختلفة الذي يوجد بمقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه كشفا يبين في العمليات الخاضعة للضريبة وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت حسب هذا الكشف[3].

غير أنه إذا كان مبلغ الرسم يستوجب الدفع الفوري أقل من الحقوق في العشرين يوما الأولى التي تلي الثلاثي المدني[4]، كما أن للمكلف بالضريبة في حالة ما لم يقم بأية عملية متعلقة بالرسوم على رقم الأعمال أن يقدم للأعوان المختصين بيانا يحمل عبارة "لا شيء".

[1] حميد بوزبدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2007، ص120-121.

[2] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 359، 2018

[3] الجمهورية الجزائرية، قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 79، 2018

[4] الجمهورية الجزائرية، قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 78، 2018

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الواجبة الدفع لمؤسسة سونلغاز:

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG/SALAIRE:

إن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة شهرية تقتطع من الأجور والتعويضات والمكافآت التي يتحصل عليها المستخدمون، أي أنها ضريبة تقع على عاتق الأجراء والمؤسسة مكلفة بجمعها، حيث يتم دفعها شهريا لمديرية كبريات المؤسسات DGE بالجزائر العاصمة كونها مؤهلة لتحصيل هذه الضريبة قبل ال 20 من الشهر الموالي ويتم التصريح بها في وثيقة (G50).

ثانيا: الرسم على النشاط المهني TAP:

يتعين على المؤسسة الدفع الشهري لهذا الرسم كما يجب عليها إبراز بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الأحكام الخاصة به، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات لمتعلقة بالزبائن المتعاملين مع المؤسسة غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بي 50.000دج أو 80.000دج (الدفعات المستحقة) أو بين 15.000 و30.000دج بالنسبة للإيرادات المهنية[1].

في هذه الحالة يتم دفعها شهريا لمديرية كبريات المؤسسات DGE بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذه الضريبة قبل ال 20 من الشهر الموالي ويتم التصريح بها في وثيقة (G50).

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة TVA:

حسب المادة 76 من قانون الرسم على رقم الأعمال فإنه على كل شخص (طبيعي أو معنوي) يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يسلم أو يرسل قبل اليوم 20 من كل شهر أو ثلاثي إلى قابض الضرائب المختلفة الذي يوجد بمقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه كشفا يبين في العمليات الخاضعة للضريبة وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت حسب هذا الكشف[2].

غير أنه إذا كان مبلغ الرسم يستوجب الدفع الفوري أقل من الحقوق في العشرين يوما الأولى التي تلي الثلاثي المدني[3]، كما أن للمكلف بالضريبة في حالة ما لم يقم بأية عملية متعلقة بالرسوم على رقم الأعمال أن يقدم للأعوان المختصين بيانا يحمل عبارة "لا شيء".

إن الرسم على القيمة المضافة يعتبر رسم غير مباشر يتم دفعه شهريا لمديرية كبيرات المؤسسات DGE بالجزائر العاصمة كونها المؤهلة لتحصيل هذا الرسم قبل 20 من الشهر الموالي ويتم التصريح في وثيقة (G50).

الفرع الثالث: الإعفاءات والتخفيضات وطرق التقييم المطبقة أو المستعملة:

إضافة إلى الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة فإن الخصائص الجبائية تتحد بالإعفاءات والتخفيضات التي تستفيد منها، إضافة إلى طرق التقييم المستعملة والتي تسمح بها إدارة الضرائب، والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تتبع المؤسسة للنظام الحقيقي، وهي لا تستفيد من أي إعفاء ضريبي؛
- ✓ تخضع المؤسسة لرسم حق الطابع DT كونها تتعامل بالنقديات؛
- ✓ تستعمل المؤسسة في تقييم مخزونها طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة، وهي الطريقة التي تسمح بها إدارة الضائب لهذه المؤسسة؛
- ✓ بالنسبة لحساب الاهتلاكات فالمؤسسة تستعمل طريقة الإهتلاك الخطي.

[1] الجمهورية الجزائرية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 359، 2018

[2] الجمهورية الجزائرية، قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 79، 2018

[3] الجمهورية الجزائرية، قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 78، 2018

- ✓ تقوم مصلحة المحاسبة والمالية بإعداد التصريحات الشهرية والسنوية، وتقوم بتسديد الضرائب بشكل دقيق ويتماشى من جهة مع الخصائص المحاسبية والجبائية للمؤسسة، ومع التشريعات الجبائية من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعدما تناولنا في المبحث الاول الاطار النظري للتسسيير الجبائي ، سنقدم في هذا المحبث من خلال المطلب الأول اهم الدراسات التي تناولت التسيير الجبائي هذا من جهة، وفي المطلب الثاني سنحاول تقديم مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية من جهة أخرى

المطلب الاول: قراءة للدراسات السابقة

يعد دراسة أثر العامل الجبائي على المؤسسة من المواضيع الخصبة التي تطرق لها الباحثين والمفكرين في مجال التسيير، فبعضهم درس أثره على المؤسسة الاقتصادية من خلال ربطه بمفهوم التسيير الجبائي، والبعض الآخر من الباحثين ربطه بمفهوم المراجعة الجبائية، من خلال هذا سنحاول في هذا المطلب التعرض لأهم الدراسات التي تناولت موضوع التسيير الجبائي

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: دراسة محمد عادل عياض 2003[1]

في هذا الدارسة قام الباحث ايجاد حل للإشكالية التي طرحها وهي " ما هو أثر النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال و كيف يمكن لهذه تسيير جبايتها خدمة لأهدافها دون وقوع في التهرب أو الغش الجبائي؟"

إبتدأ الباحث الدراسة بالحديث عن التسيير الجبائي للمؤسسات من حيث المفهوم و المبادئ و كيفية إدراج المعطيات الجبائية كمحددات في إتخاذ القرارات داخل المؤسسات، لينتقل إلى الحديث عن العناصر النظام الجبائي لشركات الأموال و أهم الآليات المتحكمة في تلك العناصر و الخيارات التي يتيحها التشريع الجبائي الجزائري و تأثيرها على شركات الأموال و مقارنتها بنظيرتها التشريع الفرنسي ، إضافة لتطرقه إلى السياسات المتبعة للتخفيض آثار السلبية للجباية على خزينة المؤسسة و كيفية تسيير نتائيجها، ليختتم البحث بالحديث عن تأثير الجباية على مختلف مصادر التمويل

ثانيا: دراسة زواق الحواس:2005[2]

الاشكالية المطروحة من خلال هذه المداخلة كانت كالتالي:"كيف يمكن ادراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة قرارات تمويلية سليمة و رشيدة من قبل المسيير"؟

[1] محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير وأثره على المؤسسات ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002 2003 .

[2] زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر ، 14\15 أفريل، 2009.

تم بناء هذه المداخلة على اربعة محاور أساسية وظفها الباحث لأجل معالجة الاشكال المطروح ، بالنسبة للمحور الأول تناول فيه الجوانب النظرية للتسيير الجبائي من حيث المفهوم ، الأسس و الحدود ، أما المحور الثاني فخصصه للحديث عن أثر العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل ثم الحديث عن ما تجنيه المؤسسة من خلال توظيفها للعامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي ن ليختتم مداخلته بطرح النتائج التي توصل إليها و هي الإسهامات التي يقدمها إدراج العامل الجبائي في ترشيد القرارات المالية وكيفية استغلال التشريعات الجبائية للاستفادة منها.

ثالثا:زرقون عمر الفاروق :2011[1]

تدور اشكالية هذه دراسة حول : "ما مدى إنعكاس الاصلاح المحاسبي على الممارسات المحاسبية و الجبائية في مؤسسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟"

للإجابة على هذه الإشكالية قام الباحث بدراسة الجانب النظري لتسيير الجبائي من خلال مفهومه و أهدافه و حدوده ، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل مقارن على مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار ، لمعرفة أثر الاصلاح المحاسبي على الوضيفة الجبائية و المحاسبية للمؤسسة ،حيث الاستخدام الأستبيان في تحليل النتائج.

وتوصل في الأخير الى ان الممارسات المحاسبية و الجبائية في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد افضل بكثير عما كانت عليه في النظام السابق.

رابعا:دراسة صابر عباسي:2012 [2]

إشكالية البحث كانت تتمحور حول " ما مدى اثر التسيير الجبائي على الاداة المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"

بغرض معالجة الاشكالية حاول الباحث الالمام بالجوانب النظرية و العملية لموضوعه ألا و هو التسيير الجبائي بتعرضه لماهية التسيير الجبائي أهم التحديات التي يتلقاها المسير الجبائي ، ثم خصص دراسته بالحديث عن الأداة المالي و علاقته بالمتغير الجبائي وإبراز أثر هذا الأخير على المؤسسة و العبء الذي يقع على عاتق المسير الجبائي للمؤسسة من أجل تحقيق أهدافها المالية ، ثم القيام بأنجاز دراسة تطبيقية قام من خلالها بقياس أاثر التسيير الجبائي على الأداة المالي المجموعة من المؤسسات ، ومدى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية و مدى تأثيره على أدائها المالي.

خامسا: دراسة حميداتو صالح :2012[3]

اشكالية هذه الدراسة كانت كالتالي:" إلى اي مدى يمكن أن يساهم المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الإقتصادية"؟

[1] عمر الفاروق،إنعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الإقتصادية،كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة. 2011 .

[2] صابر عباسي، أثر التسسير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسسير، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012\2011 .

[3] صالح حميداتو، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012

وللإجابة عن هذه الإشكالية قام الباحث بدراسة الجوانب النظرية للجباية و المراجعة من خلال التطرق لأهم المراحل التي تمر في عملية المراجعة الجبائية وكذلك دراسة الاسس النظرية للخطر و التسيير الجبائي ، وفي الأخير الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لإبراز دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية :

أولا: دراسة مويلحي انيس:2006[1]

إشكالية هذه الدراسة هي حول : " ماهي أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة؟"

وللإجابة على الإشكالية قام الباحب بدراسة نظرية في قسميين ، في القسم الأول قام بدراسة الأسس النظرية للتسيير الجبائي ، مفهومه و أهدافه ،حدوده و تطرق أيضا فيه لأثر العامل الجبائي على كل خيار تسييري للمؤسسة ، أما في القسم الثاني فقام بتحليل التسيير الجبائي للضرائب المباشرة وطرق دفعها ، وكذلك بالنسبة للضرائب غير المباشرة فعل نفس الشيء.

ثانيا:دراسة ايناس منشاوي :2015[2]

الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي :" ما تأثير تطبيق التسيير الجبائي في المجمعات الشركات على أداءها المالي؟"

تم تنظيم وتقسيم هذه الدراسة على أساس تخصيص الجزء الأول من الدراسة لتحديد ممارسات التسيير الجبائي من قبل مجمعات الشركات بحيث تم تقسيمه الى مبحثين ، مبحث أول يتحدث عن مجمعات الشركات في تونس بحيث يتم تسليط الضوء على واقعها و وضعها القانوني و الوزن الاقتصادي لها ، أما المبحث الثاني يتمحور حول تحليل الممارسات المختلفة التسيير الجبائي في مجمعات الشركات ، و بالنسبة للفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة تأثير ممارسات التسيير الجبائي على الأداة المالي و الجبائي لمعات الشركات ، بحيث يتضمن المبحثين، مبحث أول خاص بالحديث عن الأداة المالي الجبائي لمجمعات الشركات و المبحث الثاني خاص بالدراسة الميدانية و التحقق من صحة النتائج و الفرضيات الموضوعة في الدراسة.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية:

في هذا المطلب سنحاول استقراء الدراسات السابقة من خلال استعراض أهم نقاط و أوجه التشابه والاختلاف مابين الدراسة الحالية و الدراسات التي سبق و أن تعرضنا لها في المطلب الأول.

الفرع الأول : أوجه التشابه

- معظم أو جل الدراسات السابقة تعرضت لمفهوم التسيير الجبائي من خلال ضبط مفهوم دقيق له و ذكر أهم المبادى التي يقوم عليها و الأهداف الاساسية التي يسعى لتحقيقها؛

[1] Anis mouelhi،La gestion fiscal de l'entreprise (cas de tunisie).Mémoire de fin d'étudier cycle spécialisé en finance publique option fiscalité ،IEDF،2006

[2]ines menchaoui ,identification et impact des pratiques de gestionfiscale sur la performance fiscale des groupes de societes :une etude menee dans le contexte tunisien , thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion universite de franche-comte ecole doctorale «langages, espaces, temps, societes», universite tunis el manar faculte des sciences economiques et de gestion de tunis , le 15 janvier 2015

- توضيح الدور الفعال الذي يؤديه التسيير الجبائي داخل المؤسسة وداخل المؤسسة الاقتصادية وذكر أهم القواعد الأدوات المستخدمة فيه؛
- اغلب الدراسات تطرقت لجانب التشريعي الجبائي من خلال ذكر أهم النصوص و القواعد المتعلقة بها؛
- أغلب الدراسات تحدثت حول أهمية الاستعانة بالعامل الجبائي في اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية سواء تعلق هذا باختيار طريقة التمويل أو الخيارات الجبائية.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

- اختلاف المجتمع و العينة الخاصة بكل دراسة فالدراسات التي ركزت على اهمية إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار توجهت أغلبها لاتخاذ شركات الأموال كعينة للدراسة أما الدراسات التي كان تركيزها حول المراجعة الجبائية و الخطر الجبائي فاتخذت المؤسسات الاقتصادية كعينة لدراستها؛
- الدراسات التي اختصت بالمراجعة الجبائية كان كل تركيزها منصب على دراسة المخاطر الجبائية من منظور مهني؛
- بالنسبة للدراسات التي تمحور موضوعها حول التسيير الجبائي اهتمت بشكل كبير بدراسة أثر عامل التسيير الجبائي على الأداة المالي للمؤسسات؛
- اختلاف الأدوات المستخدمة في طرق المعالجة في الدراسات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل ، تم التأكيد على الدور الحقيقي و الفعال الذي يلعبه التسيير الجبائي داخل المؤسسة ' فالمراد منه هو التخفيض الاعباء الضريبة إلى حدها الأدنى باستعمال الوسائل المشروعة قانونا في إطار حرية التسيير الجبائي للمؤسسة (مبدأ الحرية في التسيير) دون تدخل أو اعتراض الادراة الجبائية لأأن من أهم مبادئ التسيير الجبائي هو "عدم التدخل في التسيير " ، وبما أ، العلاقة بين إدراة الضرائب و المؤسسة قد تتولد عنها مخاطر جبائية تتجلى في التأخر أو عدم إيداع التصريحات وجب على المؤسسة تجاوزها والحد منها هنا تظهر فاعلية تسيير الخطر الجبائي التي تكون ب:

- ✓ احترام مختلف البنود و التشريعات الجبائية خاصة ما تعلق منها بالتصريحات و أجال الدفع؛
- ✓ القدرة على التشخيص الصحيح لمواقع الخطر الجبائي و خلق رقابة جبائية داخلية فعالة؛
- ✓ إسناد المهمة إلى مسيرين جبائيين مؤهلين أكفاء لهم دراية و غطلاع بأهم المستجدات
- ✓ الجبائية ولهم القدرة على التحكم في مختلف المتغيرات الجبائية؛
- ✓ انشاء خلية جبائية هدفها الأساسي التحسين الدائم للتسيير الجبائي .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية والتطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الاول إلى مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالتسيير الجبائي و أيضا التعرض لمختلف الأدبيات التطبيقية (الدراسات التي سبق و أن أجريت حول الموضوع) و التي لها صلة وثيقة و مباشرة بموضوع بحثنا ، سنخصص هذا الفصل لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على دراستنا الميدانية من أجل ربط الجوانب النظرية التي قمنا بدراستها مع ما هو موجود فعليا في مؤسسات الاقتصادية .

من أجل هذا ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الاقتصادية معتمدين في ذلك على أداتين أساسيتين هما المقابلة الشخصية مع المسؤولين الجبائيين في المؤسسة و الاطلاع على مختلف الوثائق الجبائية لها من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إظهار الدور الرئيسي الذي يؤديه التسيير الجبائي في تدنئية التكاليف الجبائية لدى مؤسسة الاقتصادية.

ولأجل تحقيق ذلك وقع اختيارنا على شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط ، حيث ركزت دراستنا على التسيير الجبائي كما قمنا بتحليل بعض الضرائب المدفوعة من سنة 2014 الى سنة 2017، ثم قمنا بدراسة مدى نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة بداية من العامل البشري وصولا الى الاجراءات و التنظيم داخل المؤسسة، ثم الى النتائج و التي على أساسها نثبت صحة الفرضيات او نفيها.

المبحث الاول: الطريقة و مجمع الدراسة

قصد الإلمام بجوانب الدراسة و تحقيق الاهداف الموجودة منها و الوصول لأهم النتائج و معالجة إشكالية الدراسة سنوضح في هذا المبحث أهم الأدوات التي تم استخدامها في الدراسة الميدانية

المطلب الاول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المطلب الطريقة التي تم إتباعها في دراسة من خلال تعريف مجتمع و عينة الدراسة و الادوات التي تم استخدامها فيها ، ومن أجل معالجة الموضوع تم استخدام منهج دراسة الحالة في مؤسسة سونلغاز و قد تم الاعتماد على مصدرين أساسيين لجمع المعلومات.

المصادر الثانوية:

بغية معالجة الاطار النظري للدراسة اعتمدنا على مصادر جمع المعلومات الثانوية باللغة العربية و الأجنبية المتمثلة في مختلف الكتب ، رسائل الماجستير، المداخلات،المقالات إضافة إلى مختلف النصوص التشريعية و المواقع الالكترونية.

المصادر الأولية:

بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم اختيار مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط بورقلة بهدف اتمام جانب التطبيقي إضافة إلى الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: مجتمع و عينة الدراسة

نظرا لكون إشكالية دراستنا تتمحور حول دور التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في المؤسسات الاقتصادية فقد تم تطبيق الدراسة على شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط بورقلة على مستوى مصلحة المحاسبة و المالية فرع الجباية لصلته المباشرة بموضوع الدراسة تم اختيارنا للمؤسسة نظرا للتعاون الذي تلقيناه من طرف مختلف الإطارات و المسؤولين في المؤسسة و إمكانية اطلاعنا على مختلف التصريحات و القوائم المالية للمؤسسة.

أولا:تقديم المؤسسة

1_ نبذة عن مجمع شركة سونلغاز

1_1 التاريخ المؤسسة سونلغاز

في سنة 1947 تم إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بـ (**EGA**)، والتي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز. وتضم **EGA** المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وقد كانت تندرج تحت قانون أساسي خاص بـ لوبون (**LEBON**) وشركائه **SAE** (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأمين الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946.

تكفلت الدولة الجزائرية المستقلة بمؤسسة (**EGA**)، فبعد بضع سنوات من ذلك وبفضل مجهودات معتبرة بذلت في سبيل التكوين في تأطير للعاملين الجزائريين من تولي هذه المؤسسة.

تحولت (**EGA**) في سنة 1969 إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) طبقا للمرسوم 59-69 وما لبثت أن أضحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييريه لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية في البلاد، والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية (الإنارة الريفية) وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية.

1_2 ميلاد مؤسسة سونلغاز:

أنشأت مؤسسة سونلغاز بمقتضى المرسوم رقم69/59 في 1969/07/28 باسم (EGA)

الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ثم تحولت بمقتضى قانون 88-1988/01/12

إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري.

وأصبحت حاليا تسمى بالشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ذات الأسهم.

1_3 التعريف مؤسسة سونلغازSDC:

هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر القنوات، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى، فهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان التسويق للكهرباء والغاز نحو الخارج.

1_4 أهداف مؤسسة سونلغاز:

تتلخص أهداف الشركة فيما يلي:

- الإنتاج والنقل والتوزيع والإنجاز بالكهرباء في الجزائر وخارجها.
- التوزيع والإنجاز في الغاز عن طريق القنوات بالجزائر وخارجها.
  - التنمية بكل الوسائل وبكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة مع تصنيع الكهرباء والغاز بشتى الطرق في الجزائر وخارجها بشراكة مؤسسات جزائرية وأخرى أجنبية.
- سونلغاز كشركة ذات أسهم (**SPA**)تضمن مهمة المصلحة العمومية طبقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

2_ نشأة مؤسسة سونلغاز SDC:

ويرتبط إنشاء SDC ل تنفيذ أحكام القانون / 02 01 5 فبراير 2002 بشأن الكهرباء و توزيع الغاز عبر خط أنابيب – وكان شهر نيسان 2009 الخطوة الأخيرة في عملية الانتهاء من إعادة الهيكلة و إعادة تصميم شعار وتغير اسم الشركة أصبحت " شركة توزيع الكهرباء و مركز الغاز ، يختصر SDC " . هي واحدة من أربع شركات توزيع مجموعة سونلغاز .وتتكون من : ورقلة حضري , ورقلة (تقرت) , البليدة , اليزي ,تمنراست , مدية , تيزي وزو ,بسكرة ,جلفة , الاغواط ,الوادي , غرداية , البويرة وللأهمية الكامنة لمنطقة ورقلة تقرر وضع مديريتين الأولى "لورقلة وسط" وثانية "لورقلة تقرت" وسنقوم بدراسة مديرية ورقلة

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع الكهرباء والغاز ورقلة

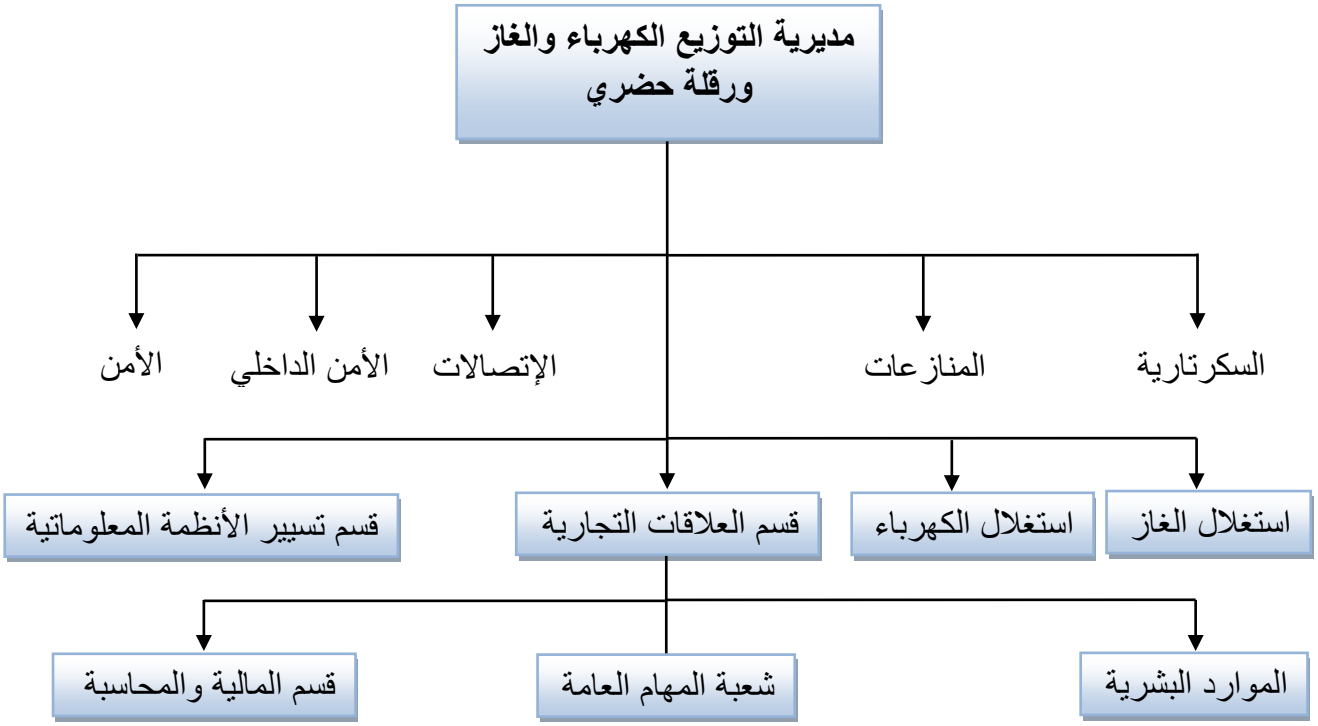

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

ومن أجل الدراسة الميدانية فقد تم الإعتماد على أداتين التاليتين:

الفرع الأول : المقابلة الشخصية

فمن خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين في المؤسسة يمكننا معرفة الحقائق، والفهم الجيد لموضوع دراستنا، وذلك من خلال الأسئلة المطروحة حول سير الجباية، وكذا كيفية متابعتها، حيث تتيح لنا هذه الأداة فرصة أكبر لطرح الأسئلة التي ترتبط بالإشكالية المطروحة، من أجل فك الإستفسار حولها ومناقشتها.

وعليه يمكن الإعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى الفهم الجيد لإشكالية البحث والحصول على الطرق والأساليب لمعالجة المشكل المطروح.

الفرع الثاني: وثائق المؤسسة

الأداة الثانية التي إعتمدنا عليها في دراستنا هي الوثائق التي تبين كيفية سيرورة الجباية في المؤسسة من تصريحات والتقارير السنوية التي تحوي جدول حسابات النتائج والميزانية وجميع المعلومات المحاسبية وهذه الوثائق تمكننا من الحكم على مدى الإنتظام الجبائي في المؤسسة، وهكذا يمكن أن نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية والجبائية لمؤسسة سونلغاز

في هذا المبحث سنقوم بتحليل الوضعية المالية والجبائية للمؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى تقييم الوضعية الجبائية داخل المؤسسة.

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية

من أجل تعزيز الدراسة الميدانية سنقوم يعرض وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة عين الدراسة، ومن أجل الوصول إلى كيفية إدارة العمليات الجبائية في المؤسسات سونلغاز أردنا ان نلقي الضوء على الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بورقلة وهذا من خلال دراسة المكونات المالية خلال الفترة (2014-2017) من أجل معرفة تطور العناصر التي تشكل الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة وكذلك مختلف العناصر الأخرى التي تشكل الهيكل المالي للمؤسسة، وتتمثل هذه العناصر في رأس المال، رقم الأعمال، تكاليف الإستغلال، والنتيجة الصافية والجدول الموالي يوضح تطور لأهم الخصائص المالية لمؤسسة سونلغاز بورقلة للفترة من 2014 الى 2017:

جدول رقم 04: الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز **(الوحدة: بآلاف دج)**

البيان	2013	2014	2015	2016
رقم الاعمال	7259586	7302541	9023118	9565398
النتيجة الصافية	-2573713	-3906129	-2494315	-2383271
راس المال	00	00	00	00
تكاليف الاستغلال	253238	388431	248807	237965

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلة

نلاحظ من الجدول رقم 0 أن رقم الأعمال عرف تطورات إيجابية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016، حيث قدر سنة 2014 قيمة 7259586 الف دج ليسجل زيادة سنة 2015 بنسبة 0,6% ، وفي سنة 2016 بلغ رقم الاعمال 9023118 ألف دج أي قدرت نسبة الزيادة ب 23,5% مقارنة بسنة 2015، وإستمرت هذه الزيادة سنة 2017 إلى أن بلغ رقم الأعمال 9565398 ألف دج أي زاد بنسبة 6% مقارنة برقم أعمال السنة السابقة، والشكل البياني الموالي يوضح تطور رقم الأعمال للفترة من 2013 إلى 2016:

الشكل رقم (02) تطور رقم الأعمال للمؤسسة للفترة من 2014 الى 2017

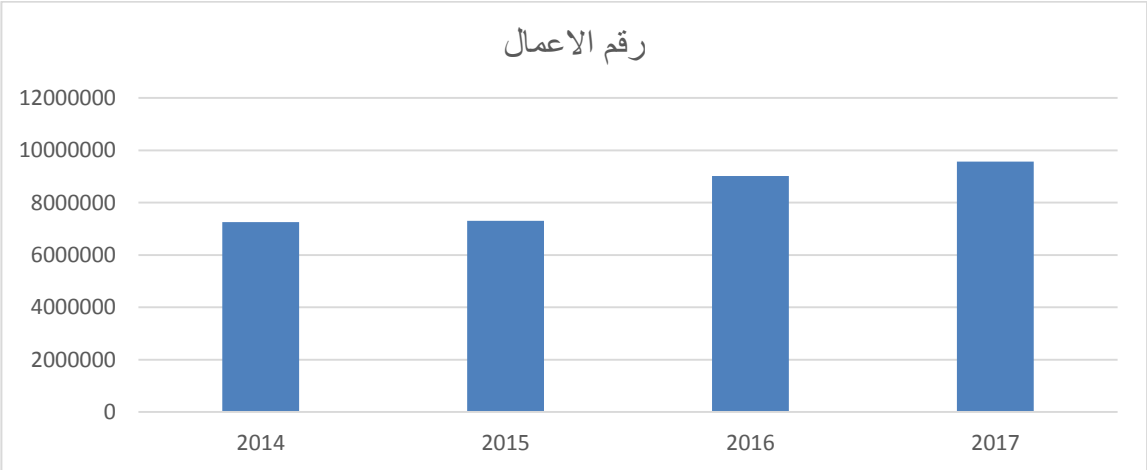

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد سجلت خسارة على مدار السنوات، فبالنسبة لسنة 2014 الخسارة مقدرة ب 2573713 ألف دج، وفي سنة 2015 كانت النتيجة خسارة قدرت ب 3906129 ألف دج أي خسارة في النتيجة بنسبة 51 %مقارنة بسنة 2014، وفي سنة 2016 قدرت الخسارة ب 2494315 ألف دج أي إنخفاض الخسارة ب بنسبة 36 %وهذا مقارنة بسنة 2015، أما بالنسبة لسنة 2017 بلغت قيمة الخسارة ب 2383271 ألف دج أي انخفاض في خسارة النتيجة الصافية بنسبة 7% مقارنة بسنة 2016، ، وتعود هذه الخسارة إلى الإرتفاع في تكاليف الإستغلال والشكل البياني الموالي يوضح تطور النتيجة الصافية للفترة من 2014 الى 2015:

الشكل رقم (03) تطور النتيجة الصافية للمؤسسة للفترة من 2013 الى 2016

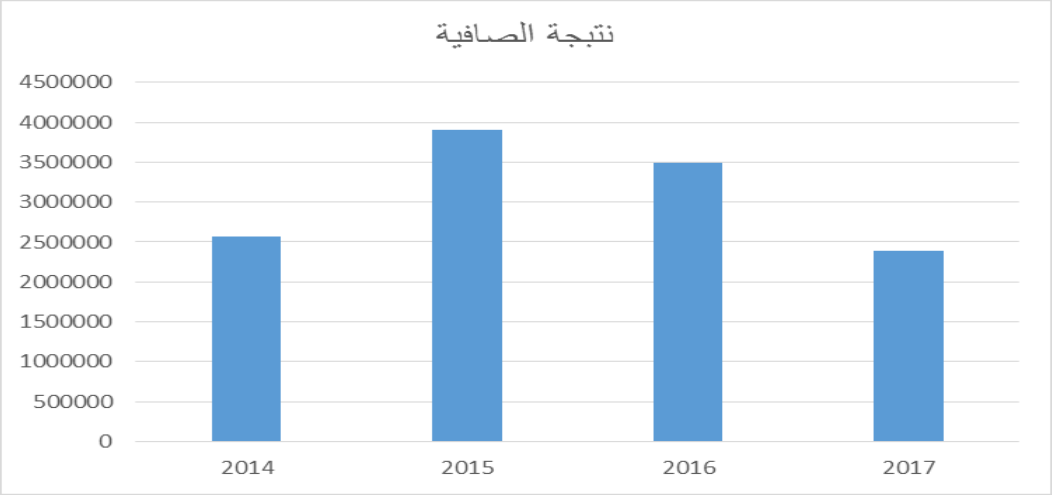

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

أما بالنسبة لرأس المال فهو معدوم وذلك لأن رأس المال المؤسسة تابع للمديرية العامة بالبليدة.

الشكل رقم (04) تطور رأس المال للمؤسسة للفترة من 2013 الى 2016

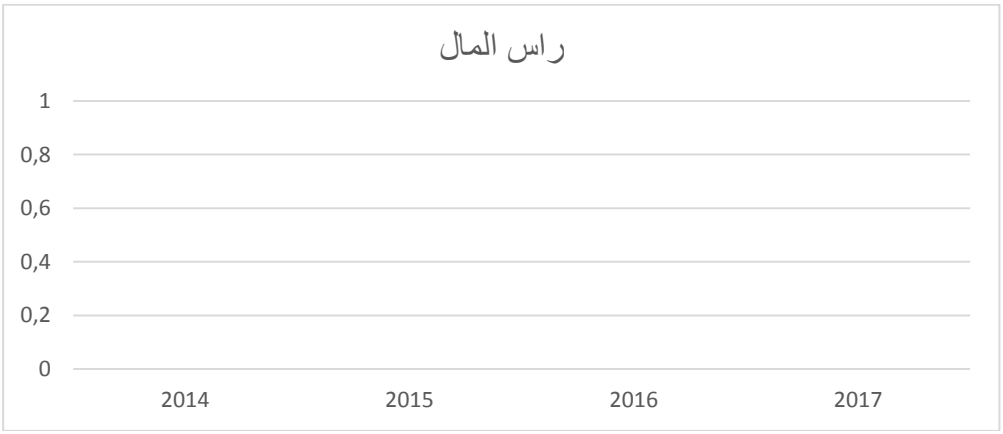

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

وبالنسبة لتكاليف الإستغلال فهي متمثلة في مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال دورات الإستغلال مثل: المشتريات المستهلكة، أعباء .... الخ وقد عرفت التكاليف تذبذب على مدار السنوات، ففي سنة 2014 كانت قيمة التكاليف التي تحملتها المؤسسة هي 253238 ألف دج، وفي سنة 2015 زادت التكاليف بنسبة 53% مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة 2016 بلغت قيمة التكاليف ب 248807 الف دج أي انخفاض التكاليف بنسبة 35% مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة 2017 عرفت

تكاليف الاستغلال انخفاض بلغ قيمته ب237965 الف دج أي بنسبة 4% مقارنة بالسنة السابقة، والشكل البياني يوضح تطور تكاليف الاستغلال للفترة من 2014 الى 2017

الشكل رقم (05) تطور تكاليف الإستغلال خلال الفترة من 2013 الى 2016

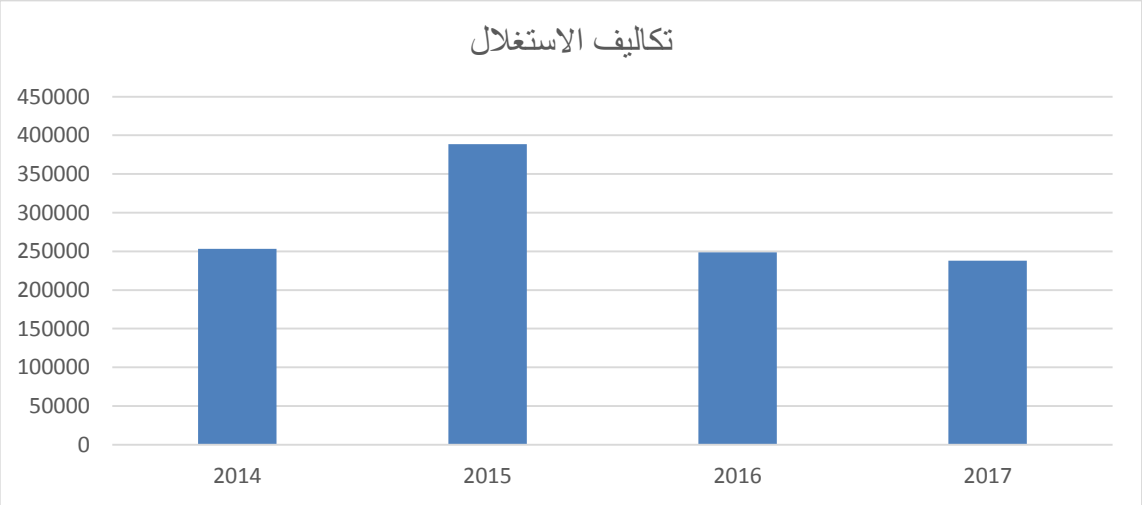

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

المطلب الثاني: تحليل الوضعية الجبائية

من خلال الجدول التالي نوضح جميع الضرائب والرسوم المدفوعة في مؤسسة سونلغاز

جدول رقم 05: اهم الضرائب والرسوم المدفوعة من طرف المؤسسة (الوحدة: بآلاف دج)

البيان	2014	2015	2016	2017
الرسم على القيمة المضافة	297996	261560	644598	877923
الرسم على النشاط المهني	102332	114343	133850	138276
الضريبة على الدخل الاجمالي	29750	33088	76433	85442
حق الطابع	11942	13065	15866	17830
الضريبة على توزيع السكن	21842	22570	48050	51816

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلة

نلاحظ من الجدول أن الرسم على القيمة المضاف عرف ارتفاع خلال هذه السنوات، ففي سنة 2014 قدر ب 297996 ألف دج، ليسجل ارتفاع سنة 2015 بقيمة 261560 ألف دج أي بنسبة 12% مقارنة بالسنة السابقة، وبالنسبة لسنة 6201 بلغت قيمة الرسم على القيمة المضافة 644598 ألف دج ليسجل زيادة بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة ، وفي سنة 2017 زادت قيمة الرسم على القيمة المضافة بنسبة 36%مقارنة بالسنة السابقة، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الرسم على القيمة المضافة للفترة من 2014 الى 2017:

الشكل رقم (06) تطور قيمة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة من 2014 الى 2017

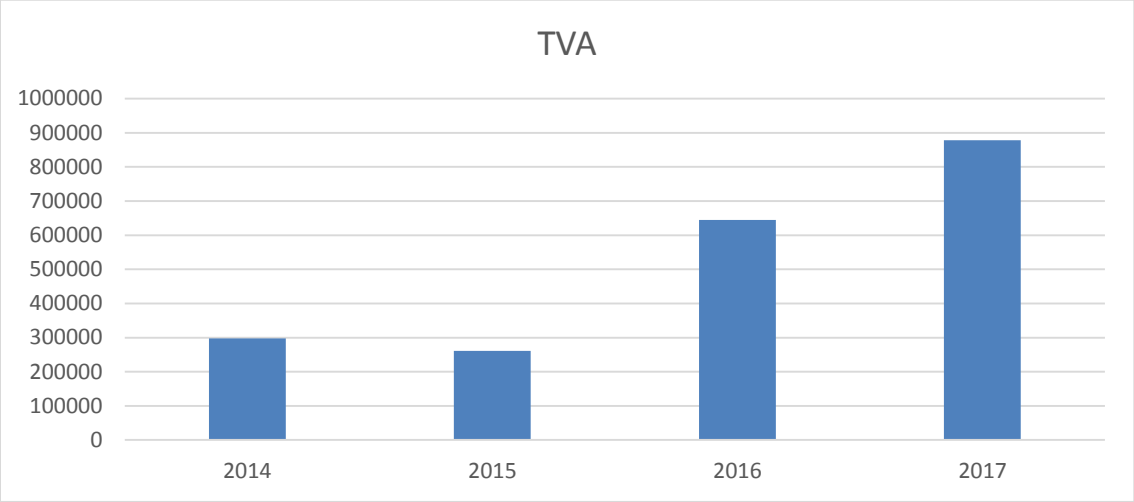

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

بالنسبة للرسم على النشاط المهني شهد إرتفاع خلال هذه السنوات، ففي سنة 2014 بلغت قيمة الرسم على النشاط المهني 102332 ألف دج، وفي سنة 2015 تم تسجيل زيادة بنسبة مقدرة ب 11%، و بالنسبة لسنة 2016 بلغت قيمة الرسم على النشاط المهني 133850 الف دج ليسجل زيادة بنسبة 17%، ليستمر في الزيادة في السنة الموالية حيث بلغ الرسم على النشاط المهني 138276 ألف دج حيث بلغت نسبة الزيادة 3%مقارنة بالسنة السابقة، الشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الرسم على النشاط المهني للفترة من 2014 الى 2017

الشكل رقم (07) تطور قيمة الرسم على النشاط المهني للفترة من 2014 الى 2017

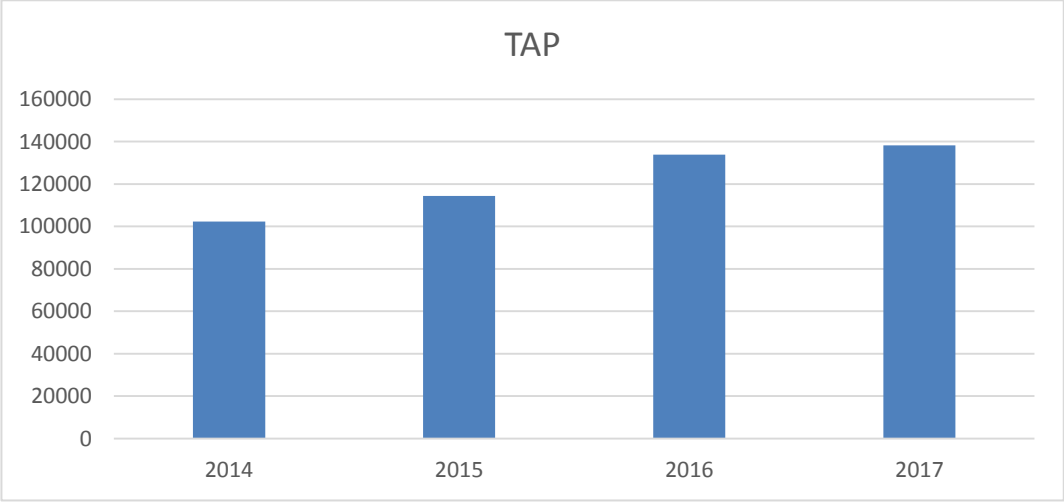

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

أما بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي عرفت ارتفاع خلال هذه السنوات، ففي سنة 2014 بلغت قيمتها 29750 ألف دج، لتسجل زيادة في سنة 2015 بقيمة 33088 ألف دج أي بنسبة زيادة مقدرة ب 11 % ، لتستمر في الزيادة في سنة 2016 حيث بلغت الضريبة على الدخل الإجمالي 76433 ألف دج، وفي سنة 2017 بلغت نسبة الزيادة ب11 %مقارنة بالسنة السابقة، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة من 2014 الى 2017:

الشكل رقم (08) تطور قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة 2014 الى 2017

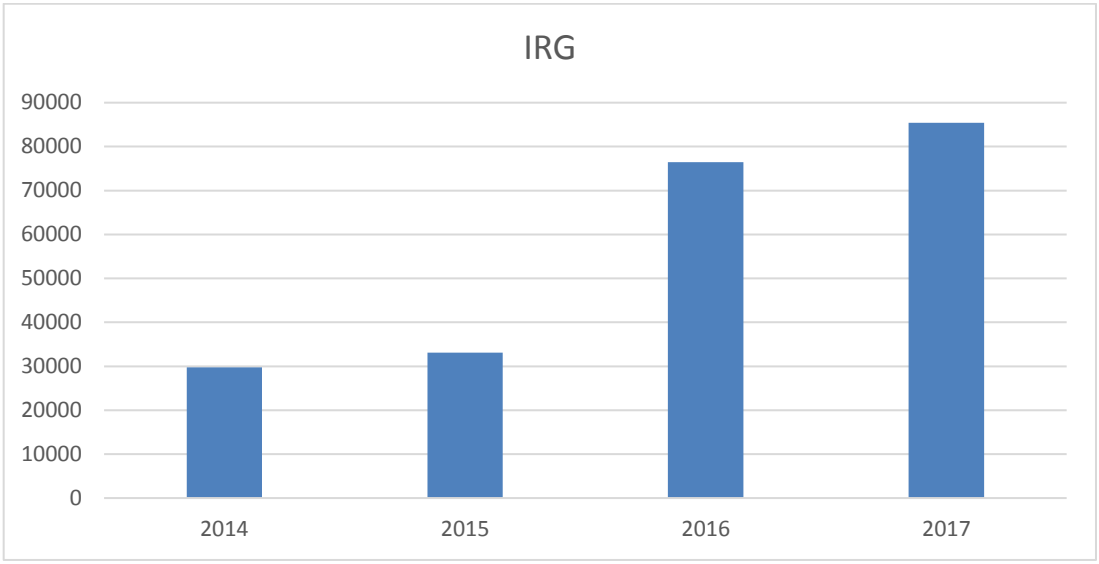

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

وبالنسبة لحق الطابع سجل إرتفاع خلال هذه السنوات من 2014 الى 2017، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة حق الطابع للفترة من 2014 الى 2017:

الشكل رقم (09) تطور قيمة حق الطابع للفترة 2014 الى 2017

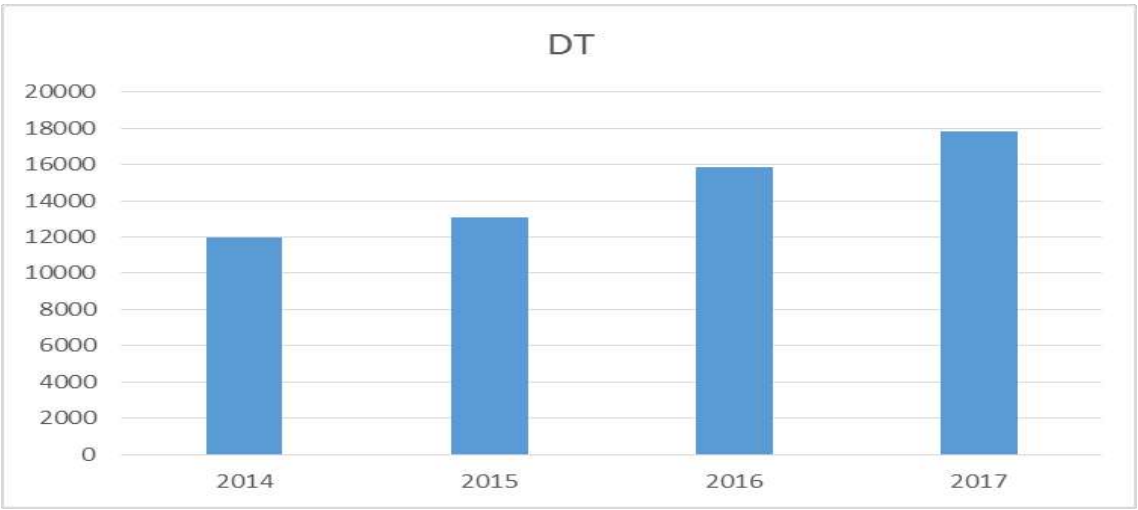

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

وبالنسبة لضريبة على توزيع السكن عرفت ايضا ارتفاع خلال هذه السنوات من 2014 الى2017، والشكل البياني الموالي يوضح تطور قيمة حق الطابع للفترة من 2014 الى 2017:

الشكل رقم (10) تطور قيمة الضريبة على توزيع السكن للفترة 2014 الى 2017

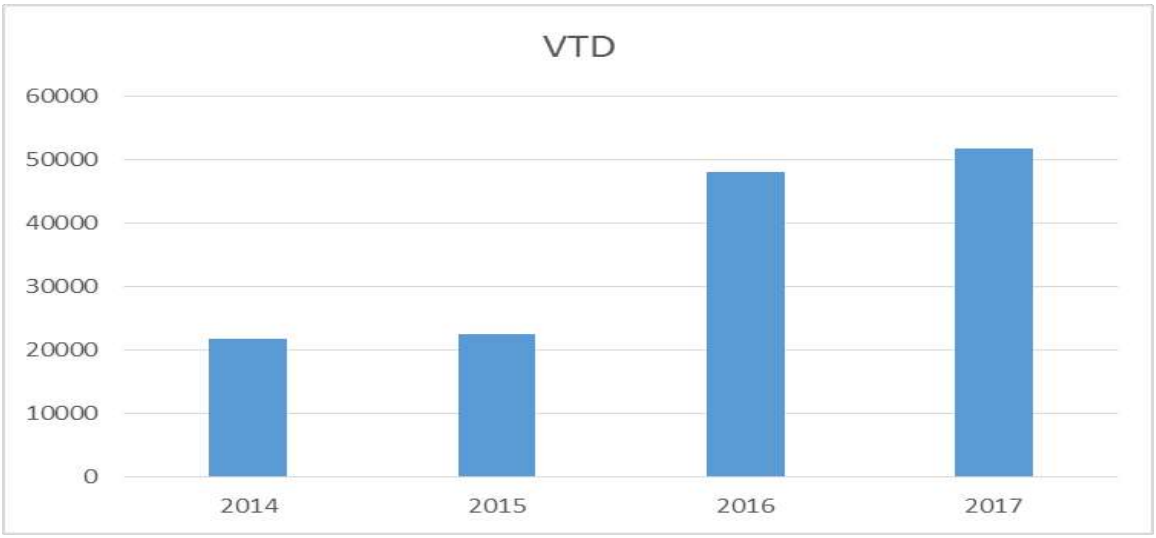

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

المطلب الثالث :تقييم الوضعية الجبائية لمؤسسة سونلغاز

سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال طرح بعض الأسئلة على الموظف القائم بالأعمال الجبائية، وتحليل والتعليق على الأسئلة من أجل الوصول إلى إجابات الإشكالية الرئيسية للموضوع، وكذلك التأكد من صحة الفرضيات المطروحة.

الفرع الأول: تقييم متعلق بالشخص المكلف بتسيير الجباية (المعارف الجبائية والمؤهلات)

يهدف هذا التقييم إلى التعرف على المؤهلات والمعارف التي يملكها المسير في التحكم في العمليات الجبائية بالمؤسسة والتي سيتم التأكد منها عند تقييم الوضعية الجبائية، إذ بدأنا بتقييم هذه النقطة لأن التسيير الجبائي هو متعلق بشخص أكثر من أي عوامل أخرى، وذلك في شكل أسئلة قمنا بطرحها على المسؤول الأول عن التسيير الجبائي، حيث تمت المقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية محجوبي عمار والأسئلة والأجوبة ملخصة في الجدول الاتي:

الجدول رقم 06: التقييم المتعلق بكفاءات ومؤهلات الشخص المكلف بتسيير الجباية

الرقم	السؤال	الجواب
01	ماهي الشهادة المتحصل عليها؟ وفي أي إختصاص؟	شهادة ليسانس كلاسيك، تخصص محاسبة.
02	هل قمت بدورات تكوينية في المجال الجبائي؟	نعم
03	هل أنت على إطلاع دائم على القوانين وخاصة قوانين المالية؟	نعم خاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي.
04	حسب رأيك ماهي الشروط التي تتبعها حتى يكون العمل أكثر إتقان ونجاحا؟	– التنظيم – إنجاز المهام – التعاون بين الأفراد
05	ماهو النظام الضريبي الذي تخضع له مؤسستكم؟	نطام الحقيقي
06	ماهي الضرائب المفروضة على مؤسستكم؟	– الرسم على القيمة المضافة؛

		– الرسم على النشاط المهني؛ – الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور؛ – حق الطابع. _التوزيع السكان
07	ماهي الإمتيازات الجبائية التي يمنحها لكم القانون؟	لا توجد إمتيازات جبائية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلة

نلاحظ من خلال أجوبته أنه شخص ذو كفاءة في المجال الجبائي فهو متحصل على شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة، وأنه من أصحاب الإختصاص فهو ينجز أعماله في وقتها، ويقوم بالإطلاع فيما هو جديد بالنسبة لقانون المالية.

أما من ناحية معرفته بالضرائب فهو على علم بكل الضرائب التي تخضع لها المؤسسة.

الجدول رقم 07: التقييم الجبائي المتعلق بالمعارف فيما يخص الرقابة الجبائية

الرقم	السؤال	الجواب
01	ماهي الأمور التي تؤدي إلى تعرض المؤسسة للرقابة الجبائية؟	عندما تكون هناك فوارق في: – التصريحات الجبائية والميزانية السنوية – حجم الثروة لا يتناسب مع التصاريح الجبائية
02	ماهي حقوق الإدارة الجبائية عند حدوث رقابة جبائية؟	حق الاطلاع والرقابة
03	ماهي الحقوق الممنوحة أثناء تعرضكم لرقابة جبائية؟	\

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلة

نستنتج من خلال إجابته في هذه النقطة أنه شخص لا باس به فيما يخص معرفته بالأمور التي تؤدي إلى وقوع رقابة جبائية، وأنه يجهل الحقوق الممنوحة للمؤسسة أثناء تعرضها للرقابة الجبائية، وبالتالي هذا قد يؤدي إلى تعرض المؤسسة للتعسف من طرف المراقب الجبائي في حالة تعرضها لرقابة جبائية.

الجدول رقم 08: التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص TVA

الرقم	السؤال	الجواب
01	مما يتكون وعاء الرسم على القيمة المضافة؟	يتمثل في رقم الأعمال الخاضع أي ثمن البضاعة أو الخدمات وفي الفاتورة هو مجموع عناصر مكونة لسعر البيع أو الخدمة المؤداة
02	ماهي العمليات الخاضعة لرسم على القيمة المضافة؟	عمليات البيع أو تقديم خدمات.
03	ماهي آجال دفع الرسم على القيمة المضافة؟	آجال الدفع هي العشرون يوم من الشهر الموالي
04	ماهي الحالات التي يسترجع فيها الرسم على القيمة المضافة؟	/
05	ماهي الحالات المعفية من الرسم على القيمة المضافة؟	سونطراك (حفر الابار)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقابلة

نلاحظ من خلال إجابته فيما يخص الرسم على القيمة المضافة نوعا ما جيدة بالرغم من سطحيتها إلا فيما يخص الحالات التي يسترجع فيها الرسم على القيمة المضافة وهذا ما يعني جهله بها وهذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل تكاليف إضافية.

الجدول رقم 09: التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والاجور

الرقم	السؤال	الجواب
01	كيف يتم تحديد وعاء الضريبة على الدخل الاجمالي؟	الأجر الخاضع يساوي اجرة المنصب + السلة + الصندوق – اشتراك الضمان الاجتماعي – تعويض السلة
02	ما هو السلم المستعمل في حسابها؟	حسب التصنيف في الإتفاقية الجماعية والفردية للمؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة

ما يمكن أن نستنتجه من خلال إجابته في هذه النقطة أنه لا توجد مشاكل على مستوى الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور وهذا لأنه قام بدورات تكوين في هذا المجال.

الجدول رقم 10: التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص TAP

الرقم	السؤال	الجواب
01	ما هو معدل الرسم على النشاط المهني؟	المعدل هو 02%
02	كيف يتم حساب الرسم على النشاط المهني؟	من رقم الاعمال عند كل تحصيل
03	ما هي العمليات المعفية من الرسم على النشاط المهني؟	لا توجد للمؤسسة حالات اعفاء من الرسم على النشاط المهني

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة

من خلال الأجوبة التي قدمها نستنتج أنه شخص يمتلك مجموعة من المعارف الجبائية فيما يخص الرسم على النشاط المهني.

الجدول رقم 11: التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص DT

الرقم	السؤال	الجواب
01	ما هو معدل حق الطابع؟	المعدل هو 01%
02	ماهي العمليات الخاضعة لحق الطابع؟	خدمات الهاتف عندما تتم عملية نقدا
03	كيف يتم حساب حق الطابع؟	يحسب على المبلغ بكامل الرسوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة

نستنتج من خلال إجابته انه شخص ذو كفاءة فيما يخص ضريبة حق الطابع

الجدول رقم 12: التقييم الجبائي المتعلق المعارف الجبائية فيما يخص الضريبة على التوزيع السكان VTD

الرقم	السؤال	الجواب
01	ما هو معدل الضريبة التوزيع السكان؟	هي ليست معدل بل هي قيمة تقدر 75 دج
02	ماهي العمليات الخاضعة للضريبة على التوزيع السكان؟	تخضع لكل فاتورة كهرباء و الغاز
03	كيف يتم حساب الضريبة على التوزيع السكان؟	هي قيمة تضاف الى المبلغ بكامل الرسوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة

التعليق العام على الجداول سابقة الذكر

نلاحظ من خلال أجوبة الشخص المكلف بتسيير الجباية بانه شخص كفؤ ومنضبط في تنظيم عمله، وينجز اعماله في وقتها وهو على اطلاع كل ما هو جديد فيما يخص قانون المالية، وانه على دراية بكل الضرائب التي تخضع لها المؤسسة.

اما من ناحية الرصيد المعرفي كانت اجوبته نوعا ما سطحية وهذا لغياب التكوين في المجال الجبائي على مستوى المؤسسة، حيث لاحظنا في بعض الأحيان ان اجوبته تكون ناقصة كإجابته عن السؤال الخاص يحسم الرسم على القيمة المضافة وهكذا فإننا نتوقع وجود مشكلات جبائية في هذه النقطة.

وكذلك عدم اجابته عن السؤال الخاص بحالات استرجاع الرسم من الإدارة الجبائية، فهذا يمكن ان يؤدي الى سوء في تسير الجباية، خصوصا إذا كانت المؤسسة تتعامل مع قطاعات معفاة من الرسم على القيمة المضافة.

الفرع الثاني: التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي

والهدف من هذا الفرع هو التأكد من السيرورة الجيدة في انتقال المعلومات والبيانات من المستوى القاعدي (الوحدات)، الى المستوى المركزي أي المديرية العامة، حيث قمنا بتقييم هذا العامل لأنه يعتبر من المخاطر الداخلية في المؤسسة ولأنه كذلك عامل مساعد للعنصر البشري في التقليل من الأخطاء، حيث قمنا بمقابلة مع المكلف بالجباية وتسير أنظمة المعلومات بن ربيعة طاهر، والاسئلة والاجوبة ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي

الرقم	السؤال	الجواب
01	ما هو البرنامج المستعمل في المحاسبة؟	البرنامج المستعمل HESSAB ونقوم من خلاله تسجيل العمليات في اليومية وارسالها الى المديرية العامة
02	هل في هذا البرنامج جزء خاص بتسيير التصريحات الجبائية؟	يوجد في هذا البرنامج جزء خاص بتسيير التصريحات الجبائية
03	هل البرنامج الذي تستعمله مزود بطرق لإكتشاف الاخطاء؟	نعم مزود
04	هل طريقة استعمال البرنامج بسيطة وسهلة حسب رأيك؟	نعم سهلة بعد المرافقة
05	هل تم إجراء دورات تكوينية لتحسين المستوى في إستخدام برامج المحاسبة؟	نعم قمنا بتكوين في برامج المحاسبة
06	هل هناك برامج لحماية قاعدة المعطيات؟	نعم برامج حماية جيدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة

نلاحظ من خلال الإجابات أن نظام المعلومات المستعمل في المؤسسة هو جد فعال وعملي يلبي الإحتياجات المحاسبية و الجبائية، وبالتالي هذا يعكس بأن المؤسسة تهتم بالجباية على المستوى القاعدي، كما ان للبرنامج خصائص إيجابية تسهل عمل المسير الجبائي كسهولة الإطلاع على المعلومات عند القيام بعملية المراجعة من أجل تحديد الاوعية لمختلف الضرائب والرسوم.

الفرع الثالث:تقييم الجبائي المتعلق بتسيير الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة

في هذا الفرع سنحاول اختبار صحة الفرضية الثالثة "وجود وظيفة جبائية داخل المؤسسة يعمل بشكل كبير و فعال على الحد من التكاليف الجبائية " ، لأن توفر المؤسسة على وظيفة تسييرية جبائية داخلية تعتبر كورقة ضمان للمؤسسة تضمن نجاعة و سلامة المؤسسة من الوقوع في الأخطاء الجبائية ، لاختبار صحة الفرضية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على السيد محجوبي عمار المكلف بفرع الجباية على مستوى المؤسسة

الجدول رقم 14: التقييم الجبائي المتعلق بتسيير الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة

الرقم	السؤال	الجواب
01	هل يوجد في المؤسسة مصلحة متخصصة بمعالجة الضرائب بشكل مباشر؟	نعم توجد مصلحة متخصصة بمعالجة الضرائب وهي تابعة لمصلحة المحاسبة والمالية
02	هل يوجد في المؤسسة اشخاص مكلفين بمتابعة الضرائب بشكل مباشر؟	يوجد شخص واحد وهو المتحدث ولا يوجد لديه اعوان
03	هل تقوم المؤسسة بإجراء دوارات تكوينية للمكلفين بمتابعة الضرائب؟	نعم توجد دورات تكوينية
04	هل يتم إختيار المكلفين بالضرائب وفقا لخبراتهم في مجال الاختصاص؟	أكيد يتم توظيف الاشخاص على أساس إختصاصهم في المجال الجبائي

05	هل تمتلك المؤسسة القدرة و الاستعداد لتعامل مع التغيرات الحاصلة في معدلات و أنواع الضرائب؟	نعم تملك المؤسسة القدرة للتكيف مع هذه التعديلات لأن نظام المؤسسة مرن ولاتأثر التغيرات الحاصلة على المؤسسة
06	هل يمتلك موظفي المؤسسة وعي بأهمية متابعة الضرائب؟	لا يهتم باقي موظفين بالضرائب وأهميتها، والشخص الوحيد الذي يمتلك الوعي بذالك هو الشخص المكلف بمصلحة الجباية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة

نلاحظ من خلال الاجابات السابقة بان الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة تتم بشكل جيد وهذا مايقلل من حجم التكاليف الجبائية، لكن نلاحظ تركز اغلب مهام هذه الوظيفة على شخص واحد وهو المكلف بالجباية لان الفرع مكون اصلا من هذا الشخص فقط بالتالي يرفع هذا من نسبة إحتمال إرتكاب للأخطاء و عدم إكتشافها.

المبحث الثالث:تحليل و مناقشة النتائج

في هذا المبحث سوف نحاول تحليل ومناقشة نتائج الدراسة بناءا على الفرضيات ومن ثم التأكد من صحة الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل وعرض نتائج الدراسة

تعتبر مؤسسة سونلغاز من المؤسسات الكبيرة التي اسستها الدولة، ويعتبر اختيارنا لهذه المؤسسة هو انها تتوفر فيها كل الظروف التي تساعدنا في دراسة موضوع التسيير الجبائي، وتوقعنا وجود مشاكل جبائية ذات مصدر داخلي في هذه المؤسسة، فقمنا بتحليل هاته المصادر للوقوف على مدى صحة فرضيات دراستنا، حيث قمنا بداية بتحليل الوضعية المالية ثم بعد ذلك تحليل الوضعية الجبائية وأخيرا وهو هدف الدراسة تقييم الجبائي وتم التوصل إلى مايلي:

- ✓ المؤسسة تحقق أرقام اعمال جيدة إلا أنها قابلتها إرتفاع في التكاليف وهو الأمر الذي إنعكس على الوضعية المالية للمؤسسة طيلة الفترة من2014 الى 2017 وبالتالي تحقيق خسائر؛
- ✓ مؤسسة سونلغاز شركة ذات أسهم، فعملية تسيير الضريبة فيها لا تختلف عن المؤسسات الأخرى، من حيث الإلتزام ودفع الضرائب والرسوم التي ترتبط بهيكلها التنظيمي ونشاطها الإستغلالي والمتمثلة في الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي صنف الرواتب والأجور وحق الطابع و الضريبة على توزيع السكان إلا أن هذه الضرائب والرسوم تضع المؤسسة في خطر جبائي مرتبط بإحترام آجال القانونية؛
- ✓ إن الوضعية الجبائية للمؤسسة ماهي إلا نتائج لوضعيتها المالية فتحقيقها لأرقام أعمال خلال طول فترة الدراسة يجعلها ملزمة بدفع الرسم على النشاط المهني بالإضافة الى بعض الضرائب الأخرى؛
- ✓ ان المؤسسة لم تتعرض لعقوبات فيما يخص التأخير في إيداع التصريحات، وهذا ما يثبت بأن المسير الجبائي متحكم بالمعارف والمؤهلات الجبائية فيما يخص تسيير الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني وكذلك الضريبة على الدخل الإجمالي وحق الطابع و الضريبة على توزيع السكان؛
- ✓ نظام المعلومات هو فعال و عملي يلبي الاحتياجات المحاسبية و جبائية؛
- ✓ البرنامج له خصائص إيجابية تسهل عمل المسير الجبائي كسهولة الإطلاع على المعلومات وإسترجاعها فهو يسهل عمل المسير عند القيام بعملية المراجعة من أجل تحديد الأوعية لمختلف الضرائب والرسوم؛
- ✓ إن الوظيفة التسييرية الجبائية داخل المؤسسة تتم بشكل جيد و هذا ما يقلل حجم الأخطاء المرتكبة جبائيا

- ✓ تركز أغلب مهام الوظيفة الجبائية على شخص واحد و هو المكلف بالجباية لأن الفرع مكون أصلا من هذا الشخص فقط و بالتالي يرفع هذا من نسبة إحتمال إرتكابه للأخطاء و عدم إكتشافها

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات ومناقشتها

الفرع الأول: إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: من خلال الجداول رقم (06) و(07)، المبنية أعلاه، التي توضح حجم الرسوم والضرائب المدفوعة والعقوبات المترتبة عن أي تسوية او تأخر في التصريح، توضح بأن المؤسسة لم تتحمل أي من هذه العقوبات، وعليه نتأكد من صحة الفرضية (كفاءات ومعارف المسير الجبائي تقلل وتحد من التكاليف الجبائية) بالرغم من محدودية معارف المسيرين فيما يخص الرقابة الجبائية.

الفرضية الثانية: من خلال الإجابات المبنية في الجدول رقم (13) فإن حجم نشاط المؤسسة الكبير ولكثرة الخدمات التي تقدمها، ألزم المؤسسة بإنشاء نظام معلومات يسهل عليها عملية المراجعة، وهذا ما يؤكد ويدعم صحة هذه الفرضية (يدعم نظام المعلومات التحكم في التكاليف الجبائية).

الفرضية الثالثة: من خلال الإجابات المبنية في الجدول رقم (14)و الذي يوضح أن وجود الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة تتم بشكل جيد و يساهم في تقليل حجم الأخطاء المرتكبة جبائيا و منه التقليل من المخاطر الجبائية المحتملة الحدوث ، وهذا ما يؤكد ويدعم صحة هذه الفرضية (وجود وظيفة جبائية داخل المؤسسة يعمل بشكل كبير و فعال على الحد من تكاليف الجبائية) .

الفرع الثاني: الإستنتاجات المتوصل إليها

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها ومقارنة النتائج بالفرضيات تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

- ✓ يعتبر العامل البشري عنصر فعال في عملية التسيير الجبائي لأن العوامل الداخلية الأخرى (نظام المعلومات، الوظيفة الجبائية) ماهي إلا عوامل مساعدة للعامل البشري؛
- ✓ إن ضعف الرصيد المعرفي للمسير الجبائي بالمعارف الجبائية، يؤدي ألى ضياع فرص المؤسسة في تحسين قدراتها المالية؛
- ✓ يعتبر أجراء دورات تكوينية للشخص المكلف بالضريبة الركيزة الأساسية للرفع من كفاءة المسير الجبائي، ومن ثم تدنية التكاليف الجبائية؛
- ✓ نظام المعلومات الذي يخدم الاحتياجات الجبائية يكون مهما كل ما زاد حجم نشاط المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ تساعد ال الجبائية داخل المؤسسة في التقليل من التكاليف الجبائية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي أجرينها على مؤسسة سونلغاز بورقلة، ومن خلال إجراءنا لمقابلات مع مالمسيرين الجبائيين في المؤسسة و اطلاعنا على التصريحات الشهرية و السنوية لها تبين لنا أن العامل البشري هو العامل الأساسي الذي يتحكم في المخاطر الجبائية التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسة،وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة حيث تبين أن مؤهلات و معارف المسيير الجبائي ساهمت بشكل كبير وفعال في تقليص حجم الأخطار الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة، إضافة إلى شمل المؤسسة على فرع متخصص بمعالجة العمليات الجبائية الذي أدى إلى حسن تسييرها داخل المؤسسة من خلال الالتزام بالتشريعات الجبائية وهو ما وفر على المؤسسة الوقع في الأخطاء و المخاطر الجبائية وهو ما يعكس حسن صورة التسيير الجبائي على مستوى المؤسسة.

خـــــاتمة

خاتمة

الخاتمة:

تعترض المؤسسة الاقتصادية مجموعة من العقبات و الصعاب التي تحول بينها و بين تحقيق الأهداف المسطرة و هذا ما يؤدي إلى الحد من فاعليتها ، ما يستدعي إنشاء مجموعة من الوظائف التسييرية الهامة التي تحقق للمؤسسة أهدافها و تضمن بقاءها و نجاحها و من بين هذه الوظائف الهامة هي الوظيفة الجبائية لأن العامل الجبائي من أبرز العوامل المؤثرة على المؤسسة فهو يمثل اقتطاعات من خزينتها دون الحصول على أي مقابل ، و لأجل نجاح هذه الوظيفة الجبائية يجب تدعيمها بركيزة أساسية تتمثل في التسيير الجبائي الذي يهدف أساسا إلى التحكم في التكاليف الجبائية و تقليصها لحدها الأدنى.

من خلال طرحنا للإشكالية كيف يساهم التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في مؤسسة الإقتصادية؟

ان التسيير الجبائي لا يمكن ان يتم استغلاله الا اذا كانت المؤسسة تعطي أهمية لتسيير الجبائي من خلال تكوين اعوانها في المجال الجبائي من اجل فهم النصوص الجبائية فهم صحيح ، وتطبيقها بطريقة سليمة ويجب ان يتحلى موظفيها بمستوى من الانظباط في العمل والتنظيم لانه يساعد في زيادة الانتظام الجبائي ، وهذا غير كافي فلابد من العوامل المساعدة كتعاون والروح الجماعية بين الافراد المصلحة المكلفة بالتسيير الصريبة وباقي الفروع .

ومن هذا المنطلق مكان الهدف من دراستنا هو التعرف على التقييم التسيير الجبائي في المؤسسة وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم دراستنا الى فصلين ، الفصل الأول تضمن الاطار النظري لتسيير الجبائي واهمية التسسير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في مؤسسة سونلغاز ، والفصل الثاني عبارة عن دراسة ميدانية التي قمنا بها في مؤسة سونلغاز بورقلة ، انطلاقا من هذا التقسيم تم استخلاص مجموعة من النتائج واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة .

الفرضية الأولى : كفاءة و معارف المسير الجبائي تقلل و تحد من التكاليف الجبائية

انطلاقا من قياسنا لمعارف المكلف بتسيير الجباية و قياسنا لحجم الضرائب و الرسوم المدفوعة و قيم العقوبات المترتبة عن أي تسوية أو تأخير في التصريح و ايجادنا بأن المؤسسة لم تتحمل أي من هذه العقوبات ، و بناءا على ما تحصلنا عليه تتأكد صحة الفرضية الأولى بالرغم من محدودية معارف المسيرين فيما يخص الرقابة الجبائية.

الفرضية الثانية: يدعم نظام المعلومات التحكم في التكاليف الجبائية

إن حجم نشاط المؤسسة الكبير ولكثرة الخدمات التي تقدمها، ألزم المؤسسة بإنشاء نظام معلومات يسهل عليها عملية المراجعة، وهذا ما يؤكد ويدعم صحة هذه الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : وجود وظيفة جبائية داخل المؤسسة يعمل بشكل كبير و فعال على الحد من التكاليف

من خلال تقييمنا لوضعية الوظفية الجبائية داخل المؤسسة و ايجادنا بانها تؤدي مهامها بشكل جيد و يساهم بشكل كبير في تقليص التكاليف الجبائية المحتمة الحدوث ، ومنه تتاكد صحة الفرضية الثالثة

التوصيات :

- ✓ يعتبر التسيير الجبائي عامل أساسي وفعال في التخفيض من العبء الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ تعزيز التكوين في المجال الجبائي خاصة ما تعلق منه بالرقابة الجبائية بالنسبة للمكلفين بتسيير الجباية في المؤسسة؛

- ✓ إدراج العامل الضريبي في إستراتيجية وأهداف المؤسسة؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية والتشريعات، من أجل الإستفادة من الإختيارات والإمتيازات الجبائية؛
- ✓ ضرورة فتح معاهد ودورات تدريبية في الجباية للتعرف أكثر على الممارسات الجبائية.

افاق الدراسة :

يوجد مجالات أخرى نأمل أن يتطرق لها الباحثون وهي :

- ✓ دراسة تاثير التسيير الجبائي على العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والإدارة الضريبية
- ✓ جباية المؤسسات الجزائرية بين النظرية والتطبيق
- ✓ ما مدى تأثير التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب

- صادق موريس، **موسوعة التهرب الضريبي**، دار الكتاب الذهبي ، القاهرة، 1999
- محمد رفيق الطيب، **مدخل للتسيير**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995
- بن عمارة منصور، **أعمال موجهة في تقنيات الجباية**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007
- حميد بوزبدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2007

المذكرات والاطروحات:

- صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2012
- محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003
- عطا الله محمد حسن القطيش، **التخطيط الضريبي في شركات التأمين في الأردن**، دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن
- حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2012/2011
- عمر الفاروق زرقون، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011

الملتقيات والأيام الدراسية والمحاضرات:

- زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد القرار**، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15/14 أفريل 2009
- زرقون محمد، **محاضرة في مقياس التسيير والمراجعة الجبائية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017/2018

القوانين والمراسيم:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية،2018
- قانون الرسم على رقم الأعمال، الجمهورية الجزائرية، 2018

المواقع الالكترونية:

- موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

المقابلة الشخصية:

- محجوبي عمار، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، مؤسسة سونلغاز بورقلة يوم 11 مارس 2018

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres:

- Armel Liger, **La Gestion Fiscale Des PMI : Un Mythe**, Editions LGDJ, Paris, 1998
- Ines menchaoui , identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscal des groupes de societes :une etudemenee dans le contexetetunisein,thése en vue de l'obtnetion du titre de docteu ensciences de gestion universite de franche-comteecoledoctorale "langages,espaces,temps,societes",universitetunis el manarfaculte des sciences economiques et de gestion de tunis,le15janvier2015

الملاحق

ملحق رقم 01

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — **EXERCICE** 2014

CENTRE DD OUARGLA URBAIN — **DATE** 17/09/2018 10.29.30

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		11 900 077,76		11 900 077,76	11 900 077,76
Agencements et aménagements de terrains		45 883 922,82	21 682 524,23	24 201 398,59	17 631 351,09
Constructions (Batiments et ouvrages		285 903 396,96	135 123 447,83	150 779 949,13	144 800 087,25
Installations techniques, matériel et outillage		9 388 157 177,08	4 402 064 631,66	4 986 092 545,42	4 187 563 338,75
Autres immobilisations corporelles		1 169 623 153,30	412 847 879,46	756 775 273,84	646 425 121,57
Immobilisations en cours		2 303 399 939,49		2 303 399 939,49	2 233 503 597,32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 204 877 667,41	4 971 718 483,18	8 233 159 184,23	7 241 634 073,74
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 462 167 187,32	217 997 211,66	2 244 169 975,66	1 890 753 435,92
Stocks et encours		856 393,65		856 393,65	375 428,09
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		610 774 486,68	3 177 218,64	607 597 268,04	532 458 259,81
Impôts		103 017 647,46		103 017 647,46	125 865 367,09
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		203 767 591,01	2 005 154,53	201 762 436,48	155 507 175,27
TOTAL ACTIF COURANT		3 380 583 306,12	223 179 584,83	3 157 403 721,29	2 714 959 666,17
TOTAL GENERAL ACTIF		16 585 460 973,53	5 194 898 068,01	11 390 562 905,52	9 956 593 739,91

lundi 17 septembre

Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2014

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.31.27

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 510 514,85	195 510 514,85
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 46 882 060,33	- 46 882 060,33
compte de liaison**		7 177 207 741,97	6 058 332 988,78
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 325 836 196,49	6 206 961 323,30
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		247 661 100,65	240 568 645,86
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 825 677 525,21	2 651 000 955,65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 073 338 625,86	2 891 569 601,51
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		748 131 671,31	560 656 385,59
Impôts		30 632 437,38	47 653 575,80
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		212 623 974,48	249 752 853,71
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		991 388 083,17	858 062 815,10
TOTAL GENERAL PASSIF		11 390 562 905,52	9 956 593 739,91

lundi 17 septembre Page 1 of 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2015

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.38.14

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		11 900 077,76		11 900 077,76	11 900 077,76
Agencements et aménagements de terrains		45 883 922,82	22 659 329,90	23 224 592,92	24 201 398,58
Constructions (Batiments et ouvrages		285 903 396,96	141 191 115,61	144 712 281,35	150 779 949,13
Installations techniques, matériel et outillage		11 118 351 386,29	4 705 984 009,72	6 412 367 376,57	4 986 092 545,42
Autres immobilisations corporelles		1 290 555 766,03	466 769 478,23	823 786 287,80	756 775 273,84
Immobilisations en cours		1 989 533 912,58		1 989 533 912,58	2 303 399 939,49
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 742 138 462,44	5 336 603 933,46	9 405 534 528,98	8 233 159 184,23
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 208 893 967,97	511 103 700,03	1 697 790 267,94	2 244 169 975,66
Stocks et encours		476 245,18		476 245,18	856 393,65
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		642 274 464,18	3 884 742,31	638 389 721,87	637 597 268,04
Impôts		86 752 060,19		86 752 060,19	103 017 647,45
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		640 846 731,19	2 000 083,27	638 846 647,92	201 762 436,48
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 579 243 468,71	516 988 525,61	3 062 254 943,10	3 187 403 721,29
TOTAL GENERAL ACTIF		18 321 381 931,15	5 853 592 459,07	12 467 789 472,08	11 390 562 905,52

lundi 17 septembre

Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2015

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.39.16

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 510 514,85	195 510 514,85
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 46 882 060,33	- 46 882 060,33
compte de liaison**		7 554 110 473,96	7 177 207 741,97
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 702 738 928,48	7 325 836 196,49
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		263 518 428,36	247 661 100,65
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 911 440 473,70	2 825 677 525,21
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 174 958 902,06	3 073 338 625,86
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 275 789 858,10	748 131 871,31
Impôts		32 956 479,84	30 632 437,38
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		281 345 303,60	212 623 974,48
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 590 091 641,54	991 388 083,17
TOTAL GENERAL PASSIF		12 467 789 472,08	11 390 562 905,52

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.35.56

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		11 900 077,76		11 900 077,76	11 900 077,76
Agencements et aménagements de terrains		45 883 922,82	23 636 135,49	22 247 787,33	23 224 592,92
Constructions (Batiments et ouvrages		369 089 460,56	148 455 486,51	220 633 974,05	144 712 281,35
Installations techniques, matériel et outillage		12 563 231 095,14	5 065 008 229,23	7 498 222 865,91	6 412 367 376,57
Autres immobilisations corporelles		1 449 306 880,10	529 577 180,98	919 729 699,12	823 788 287,80
Immobilisations en cours		1 869 775 341,08		1 869 775 341,08	1 989 533 912,58
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		16 309 196 777,46	5 766 677 032,21	10 542 519 745,25	9 405 534 528,98
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 831 915 742,13	161 503 511,13	2 670 412 231,00	1 697 790 267,94
Stocks et encours		858 815,93		858 815,93	476 245,18
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		780 327 427,26	3 784 742,31	776 542 684,95	638 389 721,87
Impôts		121 239 703,05		121 239 703,05	86 752 080,19
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		780 915 566,93	2 562 816,45	778 352 750,48	638 846 647,92
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		4 515 257 255,30	167 851 069,89	4 347 406 185,41	3 062 254 943,10
TOTAL GENERAL ACTIF		20 824 454 032,76	5 934 528 102,10	14 889 925 930,66	12 467 789 472,08

lundi 17 septembre Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.37.08

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 510 514,85	195 510 514,85
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		302 718 128,57	- 46 882 060,33
compte de liaison**		8 873 196 439,30	7 554 110 473,96
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 371 425 082,72	7 702 738 928,48
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		285 161 527,31	283 518 428,36
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 190 971 039,14	2 911 440 473,70
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 476 132 566,45	3 174 958 902,06
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 389 940 430,99	1 275 789 858,10
Impôts		47 990 930,11	32 956 479,84
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		604 436 920,39	281 345 303,60
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 042 368 281,49	1 590 091 641,54
TOTAL GENERAL PASSIF		14 889 925 930,66	12 467 789 472,08

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.32.44

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		11 900 077,76		11 900 077,76	11 900 077,76
Agencements et aménagements de terrains		45 883 922,82	24 612 941,17	21 270 981,65	22 247 787,33
Constructions (Batiments et ouvrages		421 978 060,56	157 835 401,44	264 142 659,12	220 633 974,05
Installations techniques, matériel et outillage		13 796 849 207,27	5 605 416 151,99	8 191 433 055,28	7 498 222 865,91
Autres immobilisations corporelles		1 557 702 855,82	589 919 807,12	967 783 048,70	919 729 699,12
Immobilisations en cours		1 775 492 374,02		1 775 492 374,02	1 869 775 341,08
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		17 609 816 498,25	6 377 784 301,72	11 232 032 196,53	10 542 519 745,25
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 523 575 749,86	121 836 141,25	2 401 739 608,61	2 670 412 231,00
Stocks et encours		677 165,04		677 165,04	858 815,93
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 556 130 122,17	3 488 255,69	1 552 641 866,48	776 542 684,95
Impôts		102 711 350,63		102 711 350,63	121 239 703,05
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		111 011 683,11	2 234 908,00	108 776 775,11	778 352 750,48
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		4 294 106 070,81	127 559 304,94	4 166 546 765,87	4 347 406 185,41
TOTAL GENERAL ACTIF		21 903 922 569,06	6 505 343 606,66	15 398 578 962,40	14 889 925 930,66

lundi 17 septembre Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.34.13

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		195 510 514,85	195 510 514,85
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	302 718 128,57
compte de liaison**		10 126 312 800,66	8 873 196 439,30
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 321 823 315,51	9 371 425 082,72
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		166 789 958,11	285 161 527,31
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 375 803 320,74	3 190 971 039,14
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 542 593 278,85	3 476 132 566,45
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		711 528 075,84	1 389 940 430,99
Impôts		52 339 526,11	47 990 930,11
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		770 294 766,09	604 436 920,39
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 534 162 368,04	2 042 368 281,49
TOTAL GENERAL PASSIF		15 398 578 962,40	14 889 925 930,66

lundi 17 septembre

Page 1 of 1

الملحق رقم 02

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2014

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.47.57

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2014	2013
Ventes et produits annexes		7 259,586 314,86	6 562 179 871,55
Prestations fournies production energie et matériel		0,00	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 6 647 833 169,57	- 5 393 404 443,78
I - Production de l'exercice		611 753 145,29	1 168 775 427,77
Achats consommés		- 49 016 590,82	- 33 586 345,60
Services extérieures et autres consommations		- 249 229 486,95	- 199 317 749,21
Prestations reçues services		- 1 991 315 574,26	- 1 880 844 840,96
II - Consommation de l'exercice		- 2 289 561 652,03	- 2 113 748 935,77
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 677 808 506,74	- 944 973 508,00
Charges de personnel		- 479 182 179,77	- 537 205 688,85
Impôts, taxes et versements assimilés		- 114 827 248,25	- 108 710 781,13
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 2 271 817 934,76	- 1 590 889 977,98
Autres produits opérationnels		111 443 198,51	94 426 701,14
Autres charges opérationnelles		- 56 000,00	- 62 500,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 325 995 890,89	- 404 847 758,84
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 98 046 906,33	- 83 446 428,27
Reprise sur pertes de valeur et provisions		53 976 850,75	227 324 264,08
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 530 496 682,72	- 1 757 495 699,87
Charges financières		- 1 884 269,33	- 147 441,51
Prestations reçues frais financiers		- 41 296 306,92	- 26 750 580,78
VI - RESULTAT FINANCIER		- 43 180 576,25	- 26 898 022,29
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 573 677 258,97	- 1 784 393 722,16
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 425 006 364,12	6 883 930 836,77
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 9 998 683 623,09	- 8 668 324 558,93
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 573 677 258,97	- 1 784 393 722,16
Eléments extraordinaires (charges)		- 36 715,00	0,00
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 98 083 621,33	- 83 446 428,27
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 573 713 973,97	- 1 784 393 722,16

lundi 17 septembre Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2015

CENTRE DD OUARGLA URBAIN — DATE 17/09/2018 10:42:17

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2015	2014
Ventes et produits annexes		7 302 541 385,96	7 259 586 314,66
Prestations fournies production energie et matériel		6 071 220,23	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 7 277 487 831,29	- 6 647 833 169,57
I - Production de l'exercice		31 124 774,90	611 753 145,29
Achats consommés		- 24 926 726,46	- 49 016 590,82
Services extérieures et autres consommations		- 355 534 066,51	- 249 229 486,95
Prestations reçues services		- 2 157 265 462,24	- 1 991 315 574,26
II - Consommation de l'exercice		- 2 537 716 255,21	- 2 289 561 652,03
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 2 506 591 480,31	- 1 677 808 506,74
Charges de personnel		- 597 570 774,31	- 479 182 179,77
Impôts, taxes et versements assimilés		- 116 203 329,58	- 114 827 248,25
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 3 220 365 584,20	- 2 271 817 934,76
Autres produits opérationnels		123 707 061,74	111 443 198,51
Autres charges opérationnelles		- 75 000,00	- 56 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 391 913 237,85	- 325 995 890,89
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 103 861 317,16	- 98 046 906,33
Reprise sur pertes de valeur et provisions		87 371 951,33	53 976 850,75
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 3 505 136 126,14	- 2 530 496 882,72
Charges financières		- 379 174 500,75	- 1 884 269,33
Prestations reçues frais financiers		- 21 285 802,13	- 41 296 306,92
VI - RESULTAT FINANCIER		- 400 460 302,88	- 43 180 576,25
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 3 905 596 429,02	- 2 573 677 258,97
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 519 691 619,26	7 425 006 364,12
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 11 425 288 048,28	- 9 998 683 623,09
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 3 905 596 429,02	- 2 573 677 258,97
Eléments extraordinaires (charges)		- 533 056,95	- 36 715,00
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 104 394 374,11	- 98 08
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 3 906 129 485,97	- 2 573

lundi 17 septembre

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.46.42

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		9 023 118 841,93	7 302 541 385,96
Prestations fournies production energie et matériel		26 462 112,17	6 071 220,23
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 7 717 336 812,31	- 7 277 487 831,29
I - Production de l'exercice		1 332 244 141,79	31 124 774,90
Achats consommés		- 63 823 176,94	- 24 926 726,46
Services extérieures et autres consommations		- 340 465 291,69	- 355 534 066,51
Prestations reçues services		- 2 290 559 737,86	- 2 157 255 462,24
II - Consommation de l'exercice		- 2 694 848 206,49	- 2 537 716 255,21
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 362 604 064,70	- 2 506 591 480,31
Charges de personnel		- 585 868 517,09	- 597 570 774,31
Impôts, taxes et versements assimilés		- 134 170 371,43	- 116 203 329,58
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 2 082 642 953,22	- 3 220 365 584,20
Autres produits opérationnels		146 194 651,14	123 707 061,74
Autres charges opérationnelles		- 1 755 712,25	- 75 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 462 428 906,17	- 391 913 237,85
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 84 143 618,06	- 103 861 317,16
Reprise sur pertes de valeur et provisions		35 204,00	87 371 951,33
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 484 741 334,56	- 3 505 136 126,14
Charges financières		- 3 329 535,44	- 379 174 500,75
Prestations reçues frais financiers		- 6 244 799,58	- 21 285 802,13
VI - RESULTAT FINANCIER		- 9 574 335,02	- 400 460 302,88
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 494 315 669,58	- 3 905 596 429,02
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 195 810 809,24	7 519 691 619,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 11 690 126 478,82	- 11 425 288 048,28
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 494 315 669,58	- 3 905 596 429,02
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	- 533 056,95
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 84 143 618,06	- 104 394 374,11
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 494 315 669,58	- 3 906 129 485,97

lundi 17 septembre Page 1 / 1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

CENTRE DD OUARGLA URBAIN **DATE** 17/09/2018 10.40.46

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		9 565 398 839,84	9 023 118 841,93
Prestations fournies production energie et matériel		0,00	26 462 112,17
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 7 843 204 760,57	- 7 717 336 812,31
I - Production de l'exercice		1 722 194 079,27	1 332 244 141,79
Achats consommés		- 38 447 742,34	- 63 823 176,94
Services extérieures et autres consommations		- 246 352 013,88	- 340 465 291,69
Prestations reçues services		- 2 328 032 022,91	- 2 290 559 737,86
II - Consommation de l'exercice		- 2 612 831 779,13	- 2 694 848 206,49
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 890 637 699,86	- 1 362 604 064,70
Charges de personnel		- 587 495 246,97	- 585 868 517,09
Impôts, taxes et versements assimilés		- 157 594 920,89	- 134 170 371,43
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 635 727 867,72	- 2 082 642 953,22
Autres produits opérationnels		148 345 525,79	146 194 651,14
Autres charges opérationnelles		- 102 500,00	- 1 755 712,25
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 760 885 799,31	- 462 428 906,17
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 122 110 314,91	- 84 143 618,06
Reprise sur pertes de valeur et provisions		57 648 230,76	35 204,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 312 832 725,39	- 2 484 741 334,56
Charges financières		- 66 826 166,40	- 3 329 535,44
Prestations reçues frais financiers		- 3 612 740,93	- 6 244 799,58
VI - RESULTAT FINANCIER		- 70 438 907,33	- 9 574 335,02
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 383 271 632,72	- 2 494 315 669,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 771 392 596,39	9 195 810 809,24
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 12 154 664 229,11	- 11 690 126 478,82
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 383 271 632,72	- 2 494 315 669,58
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 122 110 314,91	- 84 143 618,06
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 383 271 632,72	- 2 494 315 669,58

lundi 17 septembre Page 1 / 1

الملحق رقم 03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة المالية
Ministère des Finances
المديرية العامة للضرائب
Direction Générale des Impôts

C/ 0747659

مديرية الضرائب لولاية : OUARGLA
Direction des Impôts de Wilaya de :
OUARGLA-VILLE

Exemplaire n°: 1
رقم الوصل 11702616
طريقة التسديد BANCAIRE

SONELGAZ DG DC DRD OGX

Numéro du chèque : 4319810 Agence : BNA

	المجموع (TL)	الحقوق (TxP)	نسبة العشرية (T)	رئيسي (P)	تاريخ الضريبة (Ci)	
IRPP		12 906 430.00	0.00	12 906 430.00	13/04/2017	
TOTAL:		12 906 430.00	0.00	12 906 430.00		

DOUZE MILLIONS NEUF CENT SIX MILLE QUATRE CENT TRENTE DINARS ***

Droit de Timbre Sur Etat		Opérations imposables	CA imposable	Taux	A payer (D.A)	
		Timbre de quittances	-	-	-	
		-	-	-	-	
		- /	-	-	-	
5		TOTAL	-		-	5

Impôts et taxes non repris ci-dessus	Opérations imposables	CA imposable	Taux	A payer (D.A)	
	TIC	-	-	-	
	-	-	-	-	
	-	-	-	-	
6	TOTAL	-		-	6

RECAPITULATION (EN D.A)		Cadre réservé au contribuable	Cadre réservé à la recette	Cadre resérvé à l'inspection
1 - TAP	-	Certifie sincère et véritable le contenu de la présente déclaration conforme aux documents comptables A : OUARGLA le : 12/04/2017 Cachet, Signature	Reçu ce jour la présente déclaration enregistrée sous le n° ..... Payée par Chq banque N°..... du .....Agence..... Chq poste..... du..... En numéraire..... Prise en recette par quit. N°..... A ..... le ..... Le receveur des impôts Cachet, Signature	Eenregistrée le : ..... Observations éventuelles .....
2 - AP/IBS	-			
3 - VF	-			
4/1 - IRG/Salaires	-			
4/2 - IRG/Autres retenues	-			
4/3 - IBS Ret. à la source	-			
- TIC	-			
5 - Droit de timbre	-			
6 - Taxe d'habitation	12 906 430			
7 - TVA				
MONTANT TOTAL A PAYER	12 906 430			

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des Impôts
Wilaya de : ورقـــلة
Inspection des impôts
de : مخادمة ورقـــلة
Recette des impôts
de : ورقـــلة
Commune: ورقـــلة

Année : 2017
Mois : الفصل الاول
Trimestre :

IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTA
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURC
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU-AVIS DE VER

La présente déclaration doit être déposée à la recette des Impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS

M. مديرية التوزيع ورقلة حضري - سونلـــغاز
Activité: توزيع الطاقة الكهربائية والغازية
Adresse: نهج القدس ورقـــلة

CODE ACTIVITE
4

A rappeler obligatoirement

609019000163001	Identifiant fiscal / N.I.S
30010107220	Article d'imposition

Nature des impôts	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires Brut	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (D.A)	
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 50%	-	-	2%	-	
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de 30%	-	-	2%	-	
	C1A13	Affaires sans réfaction	NEANT		2%	NEANT	
	C1A14	Affaires exonérées	/		0%	-	
	C1A20	Recettes professionnelles (Professions libérales)			2%	-	
1		TOTAL	NEANT	-		NEANT	1

Nature des impôts	Code	Acomptes et solde I.B.S	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	A payer (D.A)	
AP / IBS	E1M10			-	
	E1M20				
2			TOTAL	-	2

Nature des impôts	Code	Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire	Revenu imposable	Taux	A payer (D.A)	
VF	C1C10	Traitements, salaires, émoluments, rémunérations diverses	-	1%		
3		TOTAL	-		-	3

Nature des impôts	Code	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source	Revenu imposable	Taux	A payer (D.A)	
IRG/Salaires	E1L20	IRG / Traitements,salaires, pensions et rentes viagères	NEANT	Barème	NEANT	
Autres retenues IRG	E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)	-	10%	-	
	E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux	-	15%	-	
	E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes	-	30%	-	
	E1L80	IRG / Autres retenues à la source		15%	-	
Retenues IBS	E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. services) (1)	-	24%	-	
	E1M40	IBS / Autres retenues à la source	-		-	
4		(1) Joindre relevé détaillé des retenues TOTAL	NEANT		NEANT	4

البيان	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر	**II**
الملخص	**III**
قائمة المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الاشكال البيانية	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**
قائمة الاختصارات والرموز	**VIII**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي	**1**
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: الادبيات النظرية	**3**
المطلب الأول: اساسيات حول التسيير الجبائي	3
الفرع الأول: مفهوم وضرورة التسيير الجبائي	3
الفرع الثاني: مميزات واهداف التسيير الجبائي	4
الفرع الثالث: مبادئ وحدود التسيير الجبائي	9
الفرع الرابع: تقييم فعالية التسيير الجبائي	11
المطلب الثاني: أهم التكاليف الجبائية التي ملزما بها المؤسسات الاقتصادية	13
الفرع الأول: اهم الالتزامات الجبائية للمؤسسة في النظام الجبائي	13
الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الواجبة الدفع لمؤسسة سونلغاز	17
الفرع الثالث: الإعفاءات والتخفيضات وطرق التقييم المطبقة او المستعملة	18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**18**
المطلب الأول: قراءة لدراسات السابقة	18
الفرع الأول الدراسات باللغة العربية	18
الفرع الثاني: الدراسات بالغة الأجنبية	20
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	20
الفرع الأول: أوجه التشابه	21
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية والتطبيقية	**23**
مقدمة الفصل	24

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	**25**
المطلب الأول: طريقة المستخدمة	25
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	25
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة	27
الفرع الأول: المقابلة الشخصية	27
الفرع الثاني: وثائق المؤسسة	27
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية والجبائية لمؤسسة سونلغاز	**28**
المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية	28
المطلب الثاني: تحليل الوضعية الجبائية	30
المطلب الثالث :تقييم الوضعية الجبائية لمؤسسة سونلغاز	33
الفرع الأول: تقييم متعلق بالشخص المكلف بتسيير الجباية (المعارف الجبائية والمؤهلات)	33
الفرع الثاني: التقييم الجبائي المتعلق بنظام المعلومات في المجال الجبائي	36
الفرع الثالث: تقييم الجبائي المتعلق بتسيير الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة	37
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	**38**
المطلب الأول: تحليل وعرض نتائج الدراسة	38
المطلب الثاني: إختبار الفرضيات ومناقشتها	39
الفرع الأول: إختبار الفرضيات	39
الفرع الثاني: الاستنتاجات المتوصل اليها	39
خلاصة الفصل	40
الخاتمة	**41**
قائمة المراجع	**44**
قائمة الملاحق	**48**
الفهرس	**63**